

مجلس الأمن
السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٢٨٨ (الاستئناف ١)**
الأربعاء، ٧ آذار/مارس ٢٠٠١، الساعة ١٥/٢٠
نيويورك

الرئيس: السيد يلتشنكو .... (أوكرانيا)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي	السيد لافروف
أيرلندا	السيد كوني
بنغلاديش	السيد أمين
تونس	السيد الجراندي
جامايكا	الآنسة دورانت
سنغافورة	السيد محبوباني
الصين	السيد وانغ ينغفان
فرنسا	السيد لفيت
كولومبيا	السيد فالديفيسو
مالي	السيد عون
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمى غرينستوك
موريشيوس	السيد نيوور
النرويج	السيد سترومن
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم بالنيابة لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2001/185)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٠.

السيد عون (مالي) (تكلم بالفرنسية): قبل ستة أشهر بالتحديد، وبمبادرة من مالي تحت رئاسة السيد ألفا عمر كوناري، اجتمع مجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول أو الحكومات، للمرة الثانية في تاريخه، للنظر في كيفية كفالة دور فعال لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا.

إن مالي ترحب بروح التعاون الذي مكن من عقد هذه الجلسة التاريخية. وإنني ممتن لوفد أوكرانيا على اتخاذ المبادرة بتنظيم مناقشة مفتوحة لتقييم التوصيات الواردة في القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠) المتخذ في تلك المناسبة.

ومراعاة لندائكم بتوخي الإيجاز، سيدي الرئيس، سأقتصر على بضعة تعليقات بشأن مسألتين من المسائل الست المطروحة في ورقة العمل البارزة التي أعدها وفدكم. ويعتقد وفد بلادي بأن هاتين المسألتين تستحقان اهتماما خاصا.

أولا، هناك حاجة إلى تعزيز التعاون والاتصال بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد أظهر بلدي في عدة مناسبات موقفه المؤيد لقيام شراكة حقيقية بين مجلس الأمن وهذه المنظمات الأمر الذي يعزز الشراكة فيما بينهما.

ونشعر ببالغ الامتنان لعقد مجلس الأمن جلسات مع دول الوساطة ومجلس الأمن التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ من جهة، ومع اللجنة السياسية لتنفيذ اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار بتاريخ ٢١ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠١ من جهة أخرى، والنظر على التوالي في الحالة في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا وفي منطقة البحيرات الكبرى.

ولقد مكنت تلك الجلسات من اتخاذ القرارين ١٣٤١ (٢٠٠١) و ١٣٤٣ (٢٠٠١) اللذين يمثلان، في رأي وفدي، اختبارا حقيقيا لعزم مجلس الأمن على التصدي للحالتين المذكورتين.

إن التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية ينبغي أيضا أن يتعززا بفعل دعم والتزام سياسيين دائمين. وهنا أود أن أشدد على مدى الأهمية بالنسبة إلى المجتمع الدولي، ومجلس الأمن خصوصا، لتقديم كامل الدعم الإقليمي ودون الإقليمي للجهود الرامية إلى منع الصراعات، وصون السلم والأمن، وتسوية النزاعات.

والمهم في الواقع أن نعمل بسرعة لتنفيذ اتفاقات السلام المبرمة برعاية منظمة الوحدة الأفريقية والمنظمات دون الإقليمية؛ ولا سيما عن طريق توفير المساعدة السوقية والمالية اللازمة. علاوة على ذلك، فإن العمل الحاسم الذي يضطلع به مجلس الأمن في هذا الصدد يتماشى مع مسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

ومما يبعث على الارتياح في الواقع أن مجلس الأمن ذكر ذلك في بيانه الرئاسي المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠١ الذي يؤيد بقوة اتفاق السلام الذي أبرمته حكومة دولة إريتريا وحكومة جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية في الجزائر بتاريخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

علاوة على ذلك، يعتبر وفد بلادي أنه يجب على مجلس الأمن أن يواصل إيلاء أهمية موازية لجميع الحالات التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين في جميع مناطق العالم.

وينبغي لمجلس الأمن أن يتصدى بنفس العزم وبنفس السرعة للحالات التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين.

وأود أن أذكر في هذا المجال أن الميثاق لا يصنف الحالات أو لا يعطي أولويات لها. والمسؤولية الكاملة تقع

على عاتق المجلس في التصدي لهذه الحالات بما منحه الميثاق والصكوك المتوفرة له من صلاحيات.

وفي الختام، أود أن أذكر بأن السلم والأمن في أفريقيا لا يمكن تحقيقهما إلا إذا أوليا اهتماما ثابتا ودائما. والمناقشة التي تجري اليوم تسجل مرحلة هامة في هذه العملية. ومثلما أكد الرئيس كوناري في الجلسة التي عقدت بتاريخ ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وحدة النهج الشامل والثابت هو الذي يمكنه أن يؤثر تأثيرا واسعا ودائما في الدور الفعال لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا، عن طريق توفير حياة أفضل للجميع في ظل أجواء من الحرية أفسح.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مالي على بيانه الهام وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، سيدي الرئيس، أن أبدأ كلامي بالترحيب الحار بكم في نيويورك مرة أخرى. ويسرني أن أرى صديقا وزميلا قديما في هذا المنصب الهام، ونحن على ثقة كبيرة بأنكم ستكونون خير قائد لنا في هذا الشهر.

وأود أيضا في البداية أن أهنئ سلفكم، السفير سعيد بن مصطفى، على العمل الهائل الذي قام به في شباط/فبراير. وعلى رغم أن شباط/فبراير كان أقصر من كانون الثاني/يناير، يسرنا أن النتائج التي تحققت في شباط/فبراير كانت أهم من تلك التي تحققت في كانون الثاني/يناير، ونحن نهنئكم على ذلك.

سيدي الرئيس، نود أن نبدأ كلامنا - وسأقصر ملاحظات التهنئة في هذا الوقت على ملاحظتي الأخيرة التي أبديها الآن - بتوجيه الشكر إليكم على تنظيم هذه المناقشة. ونعتقد أن الموضوع هام لأنه يبرز مبدأ نعتقد أنه مبدأ رئيسي ألا وهو مبدأ المساءلة. وفي هذا الصدد، لابد لي من القول إنه من غير المعتاد إلى حد ما أن ينعقد المجلس ويستعرض ما قرره رؤساء الحكومات قبل ستة أشهر، بيد أن رغبتكم في القيام بذلك تدل على أننا مستعدون لمناقشة كل موضوع إذا اقتضى الأمر.

ويسرنا أيضا أن الأمين العام خصص بعض الوقت من برنامجه المليئ بالمواعيد لافتتاح هذه المناقشة. ولقد أبدى بعض الملاحظات الهامة جدا. وحسبما أعلم، أعتقد أنه ركز على عبارة رئيسية واحدة هي، إذا صدق سمعي، عبارة ”العمل“. وفي ملاحظاتنا بعد ظهر هذا اليوم - وسأحاول أن أكون مقتصرا في الكلام - سنركز على عبارة رئيسية أخرى هي ”النتائج“. هذا هو موضوع ملاحظاتي بعد ظهر هذا اليوم.

لقد طرحتم، سيدي الرئيس، في ورقتكم المفيدة جدا ستة أسئلة يمكننا أن نتناولها في سياق هذه المناقشة. بيد أن ما قررنا أن نفعله هو العودة إلى جزء سابق من الورقة حيث في الفقرة الرابعة من الورقة الأساسية، أي قبل طرحكم الأسئلة الستة، طرحتم أربعة أسئلة سنحاول أن نتناولها.

وسأتلو عليكم الأسئلة التي أعنيها.

”وبالفعل فقد واجه مجلس الأمن خلال السنوات الماضية قضايا أساسية حقا. فهل أدى مسؤوليته الرئيسية أداء فعالا في مجال صون السلم والأمن الدوليين؟ وهل المجلس على استعداد لوضع وتنفيذ استراتيجية ذات هدف جيد قياما بواجبه الأساسي بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة؟ وهل هناك إرادة مشتركة لمواجهة هذا التحدي؟ وهل هناك رؤيا مشتركة للطريق الحقيقي لكفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين“. (S/2001/185، الصفحة ٢)

وسأحاول أن أجيب عن كل سؤال بإيجاز شديد.

السؤال الأول هو: هل نفذ المجلس بفعالية مسؤوليته الأولية في مجال صون السلام والأمن الدوليين؟ إجابتنا هي أن مجلس الأمن، على غرار أي مؤسسة إنسانية أخرى، له نصيبه من حالات النجاح وحالات الفشل، وفي الواقع قدم لنا المتكلمون الذين استمعنا إليهم في هذا الصباح أدلة على حالات النجاح وحالات الفشل على حد سواء. ونشعر بالامتنان حقا لأن العالم على النطاق الأوسع ينعم بالسلام. هذا إنجاز إنساني له أهميته. والطريق أمامنا طويل حتى يتسنى لنا أن نرى نهاية لويلات الحروب. ولا يزال الملايين من الأشخاص يعيشون في حالات صراع، وحسبما أشار ممثلو الجزائر ومصر وناميبيا، من بين ممثلين آخرين، فإن استجابة المجلس لكثير من حالات الصراع تلك لا تزال غير متطابقة. وسأذكر بعض الأمثلة على عدم التطابق.

على سبيل المثال، حين أذن المجلس بنشر ٤٥ ٠٠٠ من أفراد البعثة في كوسوفو، توخى المجلس بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي يساوي حجمها حجم غربي أوروبا، بعثة قوامها ٣ ٠٠٠ فرد فقط من حفظة السلام.

نحن على علم بأن أسباب ذلك معقدة، وليس بالمستطاع الدخول في الأسباب المعقدة هنا. وفي نهاية المطاف، سوف يحكم المجتمع الدولي علينا بالنتائج المتحققة على أرض الواقع. وفي الواقع، وفي بعض الحالات، ثبت أن المجلس يفتقر إلى القدرة على العمل حينما دعت الحاجة الماسة إلى العمل. وبطبيعة الحال، فإن أسوأ الحالات، التي ذكرت في وقت مبكر، كانت رواندا وسربرنيتسه. ولكن حتى بالرغم من أن تلك الأمثلة لا تزال عالقة في أذهاننا، يرى بعض الأعضاء في الأمم المتحدة أنه يصعب عليهم فهم استمرار تذبذب المجلس تجاه الحالات الحية اليوم، والتي تشمل على سبيل المثال غينيا، التي تستضيف ٥٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والتي تتعرض حدودها مع سيراليون وليبريا لتهديدات الهجمات. ومن الواضح أن الحاجة تدعو إلى اتخاذ إجراء أكثر فعالية في تلك المناطق.

ولهذا السبب ذاته، نعتقد أن المجلس يحتاج إلى رصد التطورات الأخيرة في بوروندي عن كثب، إلا أنه بالرغم من حقيقة أن عملية السلام تيسرت بجهود شخصية بارزة كشخصية نيلسون مانديلا، ولا نزال نواجه صعوبات جمة.

من أكبر المفارقات هنا أنه بعد كل الإعلانات الرفيعة الصادرة عن مجلس الأمن، لا سيما بشأن قضية حماية المدنيين في الصراعات المسلحة – ولدينا القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠) للتدليل على ذلك، والذي اعتمد على أعلى المستويات السياسية في المجلس – فإن المجلس، للأسف، لم يتصرف، من حين لآخر، حينما تعرض المدنيون للخطر بسرعة أو بفعالية. وفي هذا الصدد، أحيط علما بالنقاط التي ذكرها سفيرا مصر وناميبيا بشأن نكبة المدنيين في الشرق الأوسط.

السؤال الثاني هو: هل المجلس على استعداد لوضع وتنفيذ استراتيجية مستهدفة بطريقة حسنة لتنفيذ مهمته الأولى التي خولها له الميثاق؟ إجابتنا تنبع من السؤال الأول، وهكذا لن تندهشوا، السيد الرئيس، إذا قلت لكم إن استجابات المجلس كانت ارتجالية. والمجلس، حتى يحتفظ بحريته في اتخاذ الإجراءات، لم يضع معايير أو مبادئ ثابتة للتدخل، الأمر الذي يفسر عدم تطابق الاستجابات في الحالات المنفصلة. وقلقنا هنا هو أن هيبة ومصداقية المجلس ستتعرضان للانتقاص من جراء الاستجابات الارتجالية، بدلا من المتسقة. ربما تكون لدى المجلس استراتيجية، ولكن إذا كانت لديه استراتيجية، فمما يؤسف له، أنها غير واضحة لعامة الجماهير خارج المجلس.

السؤال الثالث هو: هل هناك إرادة مشتركة لمواجهة هذا التحدي؟ نعلم جميعا أنه خلال الجزء الأكبر من فترة

الحرب الباردة كان المجلس منقسما. وبإيجاز، وبعد نهاية الحرب الباردة، لا سيما أثناء حرب الخليج، تصرف المجلس بإرادة جماعية. وهذا أعقبته المشاكل والكوارث التي وقعت في وقت مبكر من التسعينات، في الصومال والبوسنة وما إلى ذلك، مما أدى لسوء الحظ إلى تدمير قدر من الإرادة الجماعية. التحدي الذي يواجه المجلس اليوم، وهو تحد حقيقي، هو إعادة بناء تلك الإرادة الجماعية. القيادة من أجل ذلك، حسبما نعتقد، بصفتنا دولة صغيرة، لا بد أن تأتي من الدول الكبرى. ويتعين علينا أيضا أن نظهرها، كما ذكرت ذلك في وقت مبكر، على أرض الواقع. هذه الإرادة المشتركة برزت في أماكن من قبيل تيمور الشرقية وكوسوفو، وربما في سيراليون، ولكن في مناطق أخرى ذكرت أيضا هذا الصباح، لم يعمل المجلس بنفس القدر من الفعالية.

السؤال الرابع والأخير هو: هل هناك رؤية مشتركة للطريقة الحقيقية لضمان قيام المجلس بدور فعال في مجال صون السلام والأمن الدوليين؟ والإجابة مرة أخرى، إذا أردنا أن نتحلى بالأمانة فيما بيننا، هي لا. ليس لدينا رؤية مشتركة حتى الآن. ربما يكون ذلك إحدى المآسي في المجلس في الوقت الحاضر. الميثاق يعطي المجلس سلطات لي ومسؤوليات كبيرة، والمسؤولون عن تلك السلطات والمسؤوليات ربما لم يقوموا بالوظيفة على نحو جيد لتنفيذ مسؤوليات الميثاق. من أجل ذلك حان الوقت للعمل بشأن تحديد رؤية مشتركة لنا. ونأمل أن تقدم هذه المناقشة هذه الرؤية لنا.

في الختام، اسمحوا لي أن أتوخى الصراحة. وللإيجاز، اختصرت إجاباتي، ولكن نتيجة اختصار إجاباتي أني كنت قاسيا جدا في التقييم؛ ربما أكون قد أفرطت في القسوة. ولكني قمت بذلك لسبب واضح، هذا السبب هو أن كثيرا من الدول الصغيرة مثل سنغافورة لها مصلحة في أن يكون المجلس أكثر قوة بدلا من أن يكون أكثر ضعفا. ونحن نعتقد أن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن ننشئ بها مجلسا أكثر قوة بدلا من مجلس أكثر ضعفا هي أن نتحلى بنفس القدر من الصراحة، وأن نجري مناقشات مفتوحة بشأن المسائل التي أثرتموها السيد الرئيس في ورقتكم.

ونعتقد أيضا بأن المجلس حتى يصبح أكثر قوة وفعالية فإنه يحتاج إلى علاقات حسنة وقوية مع بقية أسرة الأمم المتحدة. والواقع، إن من بين المشاكل التي أشرنا إليها من حين لآخر مشكلة أنه لسوء الحظ ليس هناك رابطة في بعض الأحيان بين مجلس الأمن وسائر هيئات الأمم المتحدة. ونعرب عن الأمل في أن مناقشة كهذه، إذا أجريت بصراحة وأمانة، فسوف تؤدي إلى زيادة الاتصال، وإذا ساعدت في زيادة الاتصال، فسوف يكون لدينا مجلس أمن أكثر فعالية. ولذلك نشكركم السيد الرئيس على تنظيم هذه المناقشة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سنغافورة على كلماته الرقيقة الموجه إليَّ.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكركم سيدي الرئيس على تنظيم هذه المناقشة، التي حسبما قال سفير سنغافورة تتيح لنا بحث موقفنا إزاء تنفيذ أحد قراراتنا الذي يمثل في الواقع خطتنا، حسبما اعتمدها رؤساء الدول أنفسهم. لقد سررنا بالاستماع في هذا الصباح إلى آراء سفراء دول غير أعضاء في المجلس فيما يتعلق بعملنا. لقد تكلم ممثل السويد باسم الاتحاد الأوروبي وقدم بيانا واسع النطاق. وحسبما طلبتم أنتم سيدي، أود أن أرد على البيانات التي أدلي بها في هذا الصباح، فضلا عن البيانات التي أدلي بها في فترة بعد الظهر، استلهاما بروح التفاعل في المناقشة، وهي روح غالبا ما نفتقر إليها في عملنا.

سوف أشير إلى خمس تعليقات أدلي بها في سياق هذه المناقشة. التعليق الأول يتصل بفعالية قرارات مجلس

الأمن. أكد السيد كوفي عنان هذا الصباح على أن اعتماد القرارات مسألة حسنة، ولكن الأحسن منها تنفيذ القرارات في الميدان. لقد تصدت عدة بلدان هذا الصباح إلى هذه النقطة بصورة أكيدة وهي: الأرجنتين وباكستان والجزائر وكرواتيا. الإرادة السياسية لتنفيذ القرارات مسألة حيوية.

هذه رسالة حقيقية موجهة إلى ١٥ عضوا في المجلس. ولكنها موجهة أيضا تحديدا إلى المجتمع الدولي بأسره، لأن تنفيذ القرارات غالبا ما يتجاوز الـ ١٥ عضوا في المجلس. أنا أفكر بخاصة بشأن أطراف الصراع ذاتهم. إنهم أول من يطلب إليهم تنفيذ قرارات مجلس الأمن. والرسالة هنا هي أننا، من قريب أو بعيد، نشترك جميعا في تنفيذ قرارات نعتمدها في هذه القاعة، بداية بالأطراف في الصراع، التي توجه إليها معظم القرارات.

يتعلق تعليقي الثاني بدور المنظمات الإقليمية. هذه قضية صعبة، ولكني أعتقد بأن مجلس الأمن أحرز تقدما في هذا الصدد.

تناولت وفود مختلفة – كندا والسويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والأرجنتين – تلك القضية بإسهاب صباح اليوم. وأكدت على الأهمية التي توليها لهذا التعاون بين المجلس والمنظمات الإقليمية. وأعتقد أنني أستطيع أن أقول بثقة إن أعضاء المجلس، في هذه القاعة، يشعرون بالرغبة ذاتها تماما في العمل مع المنظمات الإقليمية بشكل أكبر ومتزايد دائما. والحقيقة هي أن هذا هو ما نفعله.

بالأمس – وأعتقد أنها كانت سابقة منذ إنشاء الأمم المتحدة – استمعنا إلى أمين عام منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لأن تلك المنظمة مسؤولة عن قوة تثبيت الاستقرار في كوسوفو. وفي وقت سابق، في كانون الثاني/يناير، استمعنا إلى وزير خارجية رومانيا بالنيابة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبالنسبة لأفريقيا، استضفنا وزراء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مرات متتالية، في الشهر الماضي برئاسة تونس وفي حزيران/يونيه الماضي برئاسة فرنسا. وفي شباط/فبراير وحزيران/يونيه استضفنا وزراء من وسط أفريقيا، أعضاء اللجنة السياسية التابعة لاتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، الذين أتوا لمناقشة الأزمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولذلك أعتقد أن التعاون قائم. المشكلة هي كيف يتم تنفيذه بطريقة مرضية. أعتقد أن هناك مشكلتين في هذا الصدد. الأولى هي أن المنظمات الإقليمية ذاتها – أو المنظمات دون الإقليمية بشكل حتى أكثر تكرارا، والتي بدأت تظهر للتو وليس لديها التماسك اللازم ولا الوسائل الضرورية لتنفيذ قراراتها – تتجه إلى مجلس الأمن لذلك الغرض. غير أننا نواجه مشاكل عندما لا يشارك مجلس الأمن في مرحلة مبكرة من الإعداد لمثل هذه القرارات، لأننا أحيانا نكلف بمهمات لا يرغب المجلس الدخول فيها. فعلى سبيل المثال، يدعونا اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار إلى نزع سلاح القوات الهدامة – الإنتراهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة. وأعتقد أن هناك إيمانا إجماعيا بين أعضاء المجلس بأن المجلس لا يستطيع تأدية تلك المهمة. الحوار شيء جيد، ولكن لا بد أن يتم في مرحلة مبكرة جدا عندما ترغب منظمة إقليمية أو دون إقليمية في وقت لاحق بأن يضطلع المجلس بولاية أو ينشئ بعثة.

مشكلة أخرى هي إيجاد التوازن السليم بين الاحترام الذي يكنه المجلس للمنظمات دون الإقليمية والإقليمية التي ترغب في تأدية عملها من أجل السلام وبين المسؤولية الرئيسية لمجلس الأمن. ويبدو لي أن القرار الذي اتخذناه صباح اليوم حول الأزمة في غرب أفريقيا ودور ليبريا يثبت أننا، بعد أيام عديدة من الحوار المؤلم أحيانا ولكن المثمر في نهاية المطاف، حققنا توافق الآراء، ليس بين الأعضاء الخمسة عشر في المجلس فحسب بل أيضا بين المجلس والجماعة

الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقرار صباح اليوم مثال جيد على الحوار المتواصل والبنّاء في نهاية المطاف بين مجلس الأمن ومنظمة دون إقليمية.

وتعليقي الثالث هو بشأن الانتقاد الذي وجهه عدة متكلمين إلى مجلس الأمن صباح اليوم بخصوص افتقاره إلى العزيمة. فليست لدينا الجرأة أو الشجاعة الكافية، وبإمكاننا فعل المزيد. هذا ما قاله سفير سنغافورة ببلاغته المعتادة. وكلنا نستطيع التفكير في أمثلة عديدة يمكن أن نفعل فيها المزيد أو يكون أداؤنا أفضل. قد يكون هذا صحيحا، ولكن يجب أن نسأل أنفسنا ما الذي نريد أن نفعله.

وسوف أرد على إشارة سفير سنغافورة إلى الأرقام. في الوقت الحالي، يوجد ٤٥ ٠٠٠ فرد من حلف الأطلسي في كوسوفو، التي تساوي مساحتها ٥ في المائة تقريبا من مساحة جمهورية الكونغو الديمقراطية ولا يتجاوز عدد سكانها ١٠ في المائة من سكان الكونغو. وسؤاله الضمني هو ما إذا كان مجلس الأمن مستعدا لإرسال ٥٠٠ ٠٠٠ فرد إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويظهر وضع السؤال بهذه الطريقة أنه إذا كنا منطقيين فنحن لا نستطيع إرسال البعثة نفسها إلى الكونغو التي وضعناها تحت قيادة الناتو في كوسوفو. إننا نعمل هناك على فرض سلام بالوسائل اللازمة لتحقيق ذلك. أما بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، فلقد تقرر بعد نقاش مطول أن نتقيد برغبة الأطراف نفسها بأن نراقب فض الاشتباك بينها والانسحاب. لا بد أن يتم الحكم على كل أزمة على ضوء ما تمثله والسبل والوسائل التي يستطيع المجلس أن يأمل بشكل واقعي في تدبيرها. فهنا نحتاج إلى الذهاب إلى أبعد من المجلس وأن نتوجه إلى أعضاء المنظمة. كم عدد الأفراد الذين يمكننا تجميعهم للذهاب إلى الكونغو أو إلى سيراليون؟

وهذا يقودني إلى تعليقي الرابع على عمليات حفظ السلام ذاتها. لدينا المبادئ الإرشادية من رؤساء دولنا، وكذلك تقرير الإبراهيمي، الذي نود تنفيذه برمته. وفي هذا الصدد، أود الانتقال بمزيد من التفاصيل نحو موضوع الكونغو وبعثة منظمة الأمم المتحدة هناك لأن عدة ممثلين تكلموا صباح اليوم وتساءلوا عما إذا كنا على صواب أم لا؟ وسفير سنغافورة أعاد صياغة السؤال. وحيث أننا ناقشنا هذا قبل اعتماد القرار ١٣٤١ (٢٠٠١) مباشرة، فأعتقد أنه يجب تنوير زملائنا من خارج المجلس. لقد جرت مناقشة حقيقية عندما كنا نتساءل هل نذهب هناك أم لا؟ وقلنا نعم، يمكننا الذهاب، وعلى أية حال لا بد أن نذهب. مرة أخرى، الولاية التي أعطيناها للبعثة ليست فرض السلام - فلسنا قادرين على ذلك - ولكن لمراقبة تنفيذ الاتفاق الذي وقعته الأطراف نفسها وتدعي أنها ترغب في تنفيذه.

إذا كانت مهمتنا مراقبة تنفيذ اتفاق فض اشتباك بالفعل، فهناك ما يكفي من الوسائل لفعل ذلك. في تلك المرحلة الأولى، علينا أن نساعد قوة محركة للسلام، شهد على وجودها مجيئ الوزراء إلى نيويورك. إلا أن ذلك لم يتعد المرحلة الأولية، التي يجب أن تعقبها مراحل أخرى، بما في ذلك الانسحاب الحقيقي لجميع القوات الأجنبية إلى الحدود. ولمشاركتنا في تلك المرحلة الثانية سوف نحتاج إلى استعراض الولاية والوسائل اللازمة لتأديتها. وهذه هي المهمة التي تنتظرنا عندما نزور المنطقة في منتصف أيار/مايو.

الرسالة الحقيقية إلى عمليات حفظ السلام هي الشراكة التي نلتزم بالدخول فيها مع أطراف الصراع ذاتها. ولا بد هنا أن نجعل المجتمع الدولي برمته يفهم أن الاتفاق نهائي وأنه عندما يخرق، كما حدث في سيراليون، فلا بد أن يتحرك مجلس الأمن وأن يبذل قصارى جهده. وهذا هو ما فعلناه صباح اليوم.

تعليقـي الخـامس والأخـير يتعلـق بـالجزاءات، وهـي المكمل اللازم. إذ بين الكلمات والأسلحة توجد الجزاءات. انتقد البعض الجزاءات صباح اليوم، وفرنسا نفسـها لديـها بعض التحفظات عليها. ولكـن بعيـدا عـن أسـئلتنا والأهـم منها، لا بد أن نقر بحقيقة أن مجلسنا حقق تقدما عظيما في الشهور الأخيرة في إعداد مبدأ جديد بالفعل وأكثر وضوحا وأفضل توجيها يمكن تطبيقه تدريجيا. ففـي كـل القـرارات بشأن إثيوبيا/إريتريا، وسيراليون، وأفغانستان، وليبريا صباح اليوم، قمنا على نحو تدريجي بتحسين دقة توجيه الجزاءات، لا ضد السكان وإنما ضد الزعماء الرئيسيين.

وثانيـاً، لقـد قمنـا بصفـة متزايدة بتحديـد أهـداف واضحـة ومعايـير واضحـة قابلـة للتحقـق مـن أجـل رفـع الجزاءات.

ثالثاً، نحن حريصون على إجراء تقييمات مسبقة للأثر الإنساني الذي تحدثه الجزاءات على السكان. وهـذه خطوة حقيقية للأمام.

رابعاً، أظن في إمكاني القـول بأننـا طبقنـا جـزاءات محددة المدة في أربع حالات من أربعة في الشهور الأخيرة. وليس هذا علامة على الضعف، بل على استعداد المجلس لإعادة تقييم الحالة والنظر فيما إذا كان ينبغي لنا الاستمرار بعد انتهاء فترة السنة الواحدة والكيفية التي يكون بها ذلك. وأرى أن هذا يشكل تقدماً.

وختاماً، فإن جزاءاتنا هي بمثابة حوافز أكثر مما هي بمثابة عقاب. فالقصد منها هو حفز الجهات المستهدفة إلى إصلاح سلوكها والعودة إلى التزام مزيـد مـن الصرامـة في احترامها للقانون الدولي.

لجميع هذه الأسباب، ترى فرنسا أننا بحاجة إلى آلية رصد دائمة متواضعة، وندعو لإنشاء هذه الآلية.

وأود أن أقول في ختام كلمتي إن فائدة هذه المناقشة تكمن في أنها تتيح لنا تبادل الأفكار بشأن ما نفعله وتساعدنا على إدراك الطريق الطويل الذي ينتظرنا. وأترك لسفير سنغافورة بطلاقته الحادة أن يعبر عن ذلك، ولكن فرنسا أيضاً تستبيح لنفسها القول بأننا قد قطعنا بالفعل بعضاً من ذلك الطريق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لشخصي.

الآنسة دورانت (جامايكا) (تكلمت بالانكليزية): أود أولا أن أشكركم يا سيدي الرئيس، وأن أشكر وفد أوكرانيا على تزويدنا بوثيقة للعمل تدفعنا دفعاً إلى تقييم أدائنا في الوفاء بالأهداف التي حددها لنا رؤساء دولنا وحكوماتنا في مؤتمر قمة مجلس الأمن يوم ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ولا يمكن لهذا الاستعراض الذي يجريه المجلس والسماح لغير أعضاء المجلس بالإعراب عن آرائهم في هذه المناقشة المفتوحة إلا أن يساعد المجلس في الوفاء بولايته وأن يوسع نطاق التأييد الذي يقدمه عموم الأعضاء لما يتخذه من إجراءات.

وقد طرحتم يا سيدي الرئيس عدداً من الأسئلة المتعلقة بالإعلان المعتمد بموجب القرار١٣١٨ (٢٠٠٠)، ويمكن للإجابة عنها أن تشكل مقياساً لالتزامنا بتنفيذ القرارات المتخذة. ومع أنه ليس في الإمكان تقديم إجابات تفصيلية على كل من هذه الأسئلة في الوقت المتاح، فإن وفدي يود أن يغتنم هذه الفرصة ليسلط الضوء بإيجاز على المجالات التي يدل فيها سجل المجلس منذ انعقاد القمة على وجود أو انعدام إرادة الاستجابة للقرار ١٣١٨ (٢٠٠٠).

ولقد كانت الفترة التي انقضت منذ انعقاد هذه القمة حافلة للغاية بالعمل بالنسبة لمجلس الأمن. وقد ظل يواجهنا عدد من الصراعات والمسائل الأخرى التي تهدد

السلام والأمن الدوليين، فضلاً عن الرفاه الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للمجتمع العالمي. وأدت الصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية إلى تفاقم الحالة الإنسانية في كثير من البلدان. فشهدنا زيادة في عدد اللاجئين والمشردين داخليا، مما تنوء به قدرة المجتمع الدولي على التخفيف من حدة الآلام التي تعانيها الغالبية العظمى من المتضررين. وقد تحملت النساء والأطفال العبء الأكبر من هذه الكوارث الإنسانية، وفاقت الاحتياجات الموارد المتاحة بقدر كبير. ويلتمس المجتمع الدولي السبل لمواجهة التحدي الذي يمثله تفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، الذي قرر مجلس الأمن أنه يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين.

وأكّد إعلان مجلس الأمن إصرار المجلس على إيلاء نفس القدر من الأولوية لصون السلام والأمن في جميع مناطق العالم، وأعرب عن التزامه ”بكفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين، ولا سيما في أفريقيا“. (القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠))

وقد عرض رئيس وزراء جامايكا، الرايت أونرابل ب. ج. باترسون، خلال المناقشة التي جرت في قمة مجلس الأمن، موقف جامايكا من المسائل الرئيسية المتعلقة بإصلاح مجلس الأمن، والدور الذي تؤديه الأمم المتحدة في حماية أشد الناس ضعفاً من قبيل اللاجئين والمشردين داخليا، وضرورة إيجاد الإرادة السياسية الدولية اللازمة لمكافحة الانتهاكات الجسيمة للقوانين الإنسانية الدولية، وضرورة عمل المجلس على زيادة فعالية إجراءاته، وخاصة في تصميم الجزاءات وتنفيذها ، ودور الأمم المتحدة إزاء الاتجار غير المشروع في الأسلحة الصغيرة، ومنع الصراعات بوصفه أهم عنصر في صون السلام والأمن الدوليين، ودور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الذي لا غنى عنه بالنسبة لجهود بناء السلام.

وقد اتخذ المجلس خطوات هامة للتصدي لكثير من هذه المسائل، ولكن هذه الخطوات يجب أن يتبعها مزيد من الإجراءات العملية. وتبرهن بعض الإجراءات المتخذة بوضوح على تسليم المجلس ببعض أوجه القصور فيه، وتعطي دليلاً على ما يبذله من جهود ترمي إلى تحقيق نتائج أفضل في صون السلام والأمن الدوليين.

فأولاً، اضطلع المجلس باستعراض شامل للتوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي عن عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة، تمخض عن اتخاذ القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، الذي يضع نظرية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وأجمع المجلس على الاعتراف بضرورة النهوض بطريقة تصميم عمليات حفظ السلام وتنفيذها وضرورة إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على نحو مجدٍ من أجل نجاح حفظ السلام. وقد جرى تنفيذ بعض هذه التوصيات، غير أنه بينما حدد القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) نظرية فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، يتعين على المجلس الآن أن يحدد الطرائق والآليات اللازمة لتنفيذ التغييرات المؤسسية في هذا الصدد.

ثانيا، اتبع المجلس ذلك بدراسة للحاجة إلى استكشاف استراتيجيات الخروج لدى النظر في إنشاء عمليات لحفظ السلام. وأيدت جامايكا الاستنتاجات التي خلصت إلى أن المجلس يجب أن يسعى لكفالة أن تنص اتفاقات السلام التي تتطلب اشتراك الأمم المتحدة في حفظ السلام على هدف سياسي واضح، وعلى أن تفي بالحد الأدنى من الشروط اللازمة لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأن تتضمن هذه الاتفاقات مهام عملية مسماة وحدوداً زمنية للتنفيذ، ومعايير لفض الاشتباك في نهاية الأمر. وتعهد المجلس بالتزام الحرص البالغ في السعي لتجنب تكرار الأخطاء الماضية وذلك بتحديد استراتيجياته للخروج في

المستقبل. والزمن وحده سينبئ بما إذا كان في مقدورنا الوفاء بهذا التعهد من عدمه.

ثالثا، في كانون الثاني/يناير من هذا العام، أخذ المجلس بنهج عملي إزاء إشراك البلدان المساهمة بقوات في دراسة العلاقة بينها وبين الأمانة العامة والمجلس ذاته. وأتيحت للبلدان المساهمة بقوات ولغيرها من أعضاء مجتمع الأمم المتحدة فرصة لتبادل وجهات النظر مع المجلس بشأن طرق النهوض بتلك العلاقة، ومن ثم تحسين إمكانية النجاح في عمليات حفظ السلام. وكان هذا متمشياً مع النظرية الواردة في القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠). فزودت البلدان المساهمة بقوات المجلس بعدد من التوصيات الهامة الرامية إلى النهوض بعمليات حفظ السلام وإشراك البلدان المساهمة بقوات في جهد متضافر. وترتب على هذه المناقشات، وعلى الإصرار على إيجاد طرق لتحسين الدور الذي يؤديه المجلس في صون السلام والأمن الدوليين، أن أنشأ المجلس في ٣١ كانون الثاني/يناير من هذا العام فريقاً عاملاً معنياً بعمليات حفظ السلام، يعكف الآن على سبيل الأولوية على دراسة التوصيات المقدمة من البلدان المساهمة بقوات.

ورابعاً، قام المجلس في مناقشة مفتوحة شملت مشاركة من جانب باقي أعضاء الأمم المتحدة بدراسة أهمية تدابير بناء السلام قبل نشوب الصراعات وبعد انتهائها لمنع الصراعات من النشوب في المقام الأول ومن العودة إلى الاندلاع بعد التوصل إلى تسوية سلمية. وفي هذا السياق، تم التسليم بأن بناء السلم أداة هامة لتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة. وبينما يصح ذلك بالنسبة لكل منطقة في العالم، وظل عنصرا جوهريا في عمليات السلم في منطقة البلقان وفي تيمور الشرقية، أقر المجلس بأن هذا النهج يجب أن يكون متأصلا في جميع عمليات حفظ السلام. ودعا مجلس الأمن إلى أن تشارك أجهزة الأمم المتحدة الأخرى، والمجتمع الدولي، والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمشاركين الآخرين الرئيسيين في بناء السلام، في دراسة حالات معينة مثل غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى. وأقر المجلس بأن بناء السلام بوصفه أداة هامة ولا غنى عنها لدرء الصراع. وأقر كذلك بأن مشاركة المنظمات الإقليمية أساسية في إيجاد وتحقيق حلول دائمة لحالات الصراع هذه.

خامسا، وقد ظل المجلس مستغرقا تماما في البحث عن حلول لصراعات معينة، وخاصة في أفريقيا، مع إعطاء أولوية عالية في جدول أعماله للصراعين الدائرين في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وقد أشار آخرون إلى الاجتماعات المعقودة مع ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واللجنة السياسية لعملية لوساكا للسلام، وإلى تعهد المجلس بالتعاون والتآزر في السعي إلى إحلال السلام الدائم في تلك المناطق. وإذ يعمل المجلس مع تلك المجموعات دون الإقليمية، فإنه ظل يسعى إلى تعزيز عملية السلام في هذه المناطق، وهناك الآن دلالات واضحة على التقدم. ويتحتم على المجلس أن يظل مشغولا تماما بهذه المسائل. وبعض الصراعات الأخرى، مثل الحرب بين إثيوبيا وإريتريا، تصل إلى الحلول المطلوبة.

وأحد المجالات التي كان يصعب العمل فيها مجال حماية المدنيين المتضررين من الصراع. ومن أمثلة ذلك الحالة في منطقة غينيا - سيراليون - ليبريا في غرب أفريقيا، حيث تتعرض أرواح ألوف المدنيين للخطر. وغدا سيناقش مجلس الأمن مع مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين ماذا يمكن بالضبط للمجتمع الدولي أن يفعله لمساعدة أولئك الذين ينظرون إلينا للمساعدة. وأود أن أشكر الدول الأعضاء في أفريقيا ومناطق أخرى التي وفرت، بتكلفة اقتصادية واجتماعية كبيرة، ملاذا آمنا لعدد كبير من اللاجئين. ومن دواعي الأسف أننا مضطرون إلى حثها على مواصلة هذا العمل.

سادسا، إن مناقشة موضوع المرأة والسلم والأمن قد شحذ تركيز اهتمامنا على الدور الهام للمرأة في منع الصراعات وتسويتها وفي بناء السلام. ونحن نقدر أهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة وإشراكها الكامل في جميع الجهود المبذولة لصون وتعزيز السلم والأمن. ويحث المجلس الأمانة العامة على إدماج منظور نوع الجنس في عمليات حفظ السلام وتوسيع دور المرأة وإسهامها في عمليات الأمم المتحدة الميدانية، وخاصة وسط المراقبين العسكريين، والشرطة المدنية وموظفي شؤون حقوق الإنسان والشؤون الإنسانية. وإذ نتطلع إلى الاحتفال غدا بيوم المرأة العالمي، فإننا نتطلع إلى مزيد من العمل من جانب مجلس الأمن بشأن هذه المسائل.

سابعا، لقد ظل مجلس الأمن يضطلع بتقييم بالغ الأهمية للمسائل العامة المتصلة بالجزاءات، وعدد من المجالات التي تم التوصل إلى توافق آراء بشأنها فعلا قد انعكست في أنظمة الجزاءات التي اعتمدت مؤخرا. وهذا مجال فيه يتسم الدعم الكامل من العضوية بأسرها بأهمية بالغة للتنفيذ الفعال.

وفي وقت لاحق من هذه السنة، ستتاح لمجلس الأمن والجمعية العامة فرصة تلقي تقرير الأمين العام عن منع الصراعات الذي طلبه المجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٠، وتتاح لهما فرصة العمل به. وسيتيح لنا تقرير الأمين العام فرصة للنظر على النحو الواجب في دور درء الصراع في صون السلم والأمن الدوليين، وسيتيح لنا الفرصة أيضا لدراسة الآثار السلبية للصراعات على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في أفريقيا وغيرها. وسيتيح لنا الفرصة أيضا لإضفاء الطابع المؤسسي على تدابير منع الصراعات، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. ويرى وفدي أن هذه الفرصة ينبغي ألا تضيع على أعضاء الأمم المتحدة.

ونحن نتطلع إلى دعم نهج عملي المنحى لمنع الصراعات كأداة هامة في صون السلم والأمن الدوليين.

وختاما، سيدي الرئيس، أود أن أشكركم مرة أخرى على تنظيم هذه المناقشة. وقد أناط رؤساء دولنا وحكوماتنا المجلس بمسؤولية رئيسية. ويتوقف الأمر علينا لتحقيق النتائج.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): لقد قرر مؤتمر قمة مجلس الأمن المعقود في أيلول/سبتمبر الماضي تعزيز فعالية دور المجلس في صون السلم والأمن الدوليين، ولاسيما في أفريقيا. ومن الضروري والمناسب أن نعقد اليوم مناقشة بشأن وسائل تنفيذ روح مؤتمر القمة. وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم وجهودكم المبذولة في عقد هذه المناقشة المفتوحة.

لقد قدم العديد من زملائنا الذين يمثلون دولا غير أعضاء في المجلس في بياناتهم التي أدلوا بها صباح اليوم تعليقات ومقترحات، بل وانتقادات بشأن عمل مجلس الأمن. ومن المهم للغاية بالنسبة للمجلس وهو يقوم بتعزيز عمله أن يأخذ في الاعتبار آراء الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وقد بذل مجلس الأمن خلال الأشهر الستة الأخيرة مزيدا من الجهود وأحرز بعض التقدم في رصد واحتواء الصراعات والمنازعات الدولية. وظل المجلس يولي اهتماما خاصا لأفريقيا. وهو قد استجاب في الوقت المناسب لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بين إثيوبيا وإريتريا، ونشرت بعثة للسلام على وجه السرعة في تلك المنطقة. وظل يركز اهتمامه على الحالة في سيراليون. وبذل المجلس جهودا إضافية لمعالجة هذه المسألة باتخاذه مبادرات من قبيل إرسال بعثة إلى سيراليون وإلى بلدان غرب أفريقيا ذات الصلة وبتعزيز التنسيق مع المنظمات الإقليمية المعنية في هذا

الصدد. وعلاوة على ذلك، في مواجهة الحالة الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، اغتنم المجلس الفرصة واعتمد قرارا بشأن نشر المرحلة التالية من بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالقدرة على حفظ السلام، بدأ مجلس الأمن العملية في أيلول/سبتمبر الماضي باتخاذه زمام القيادة في استعراض تقرير الإبراهيمي. وأنشأ فريقا عاملا جامعا لمواصلة مداولاته بشأن المسائل ذات الصلة. والتوصيات الحصيفة الواردة في تقرير الإبراهيمي يجري تنفيذها خطوة إثر خطوة. فعلى سبيل المثال، زيد تعزيز الاتصال والتنسيق مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة والبلدان المساهمة بقوات، وهو تطور طيب تؤيده عموما البلدان المساهمة بقوات. وشهدت نهاية السنة الماضية أيضا حل مسألة تقديرات حفظ السلام، مما سيعزز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وتحقيقا لتلك الغاية، قدمت الدول الأعضاء إسهاما، وينبغي للإسهام المقدم من بعض أعضاء المجلس في هذا الصدد أن يدرج في السجلات.

وبذل المجلس أيضا جهودا تستحق الإشادة في السيطرة على المسائل التي تمثل نقاطا ساخنة، ووقف الصراعات وتنفيذ الدبلوماسية الوقائية. وبغية الحد من الصراع العنيف الجاري بين فلسطين وإسرائيل، ظل أعضاء المجلس والدول الأعضاء يعملون جاهدين لإيجاد حل مقبول لجميع الأطراف. ومع ذلك، فإن مساعي المجلس لمعالجة عدد من المسائل التي تهدد السلم والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي - بما في ذلك الصراع الفلسطيني الإسرائيلي - قد فشلت حتى الآن في إحراز نتائج مرضية أو فعالة. وفيما يتعلق ببعض المسائل، لم يستطع المجلس أن يضطلع بدور كامل الفعالية. وبعض المسائل الأخرى استعصت على الحل لزمن طويل، مما يشكل تحديا لسلطة مجلس الأمن. وأسباب كل هذا، التي قد تشمل جوانب عديدة، ذكرها بالفعل بعض المتكلمين السابقين وهي تستحق اهتمام مجلس الأمن.

إن الصين بوصفها من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، فإنها ما فتئت تعلق دوما أهمية كبيرة على دور المجلس في صون السلم والأمن الدوليين. وتتخذ الحكومة الصينية موقفا جادا ومسؤولا حيال تنفيذ الروح التي اتسمت بها قمة مجلس الأمن، كما أنها تشدد بشكل خاص على العمل الذي يقوم به المجلس. وعلى سبيل المثال، تضع الصين باستمرار القضايا الأفريقية على رأس جدول أولوياتها، وهي تلتزم بتقديم إسهاماتها داخل المجلس وخارجه لتحقيق السلام والتنمية في أفريقيا.

وبالنسبة للمسائل التي لا يزال يوجد حولها خلافات ولا يبدو لها أي حل سهل، فإننا نرى دائما أن الحلول المقبولة لكل الأطراف هي التي ينبغي السعي إليها بكل حماس، وذلك باستكشاف أرضية مشتركة تقوم على أساس مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وتخدم المصالح العليا للسلم والأمن على الصعيدين الدولي والإقليمي. وانطلاقا من هذه الروح، تشارك الصين بنشاط، على سبيل المثال، في المناقشات التي تجري حول عمليات حفظ السلام وكذلك حول جدول الأنصبة المقررة لهذه العمليات، كما أنها تبذل جهودا بناءة وتقدم إسهامات كبيرة في هذا الصدد. وتعمل حكومة الصين على تهيئة الظروف المؤاتية لتعزيز مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وإلى جانب الأفراد الذين ساهمت الصين بالفعل بتقديمهم أو في سبيل تقديمهم إلى عمليات حفظ السلام ذات الصلة، تقوم الحكومة الصينية بالعمل مع الأمانة العامة في وضع التفاصيل الخاصة بوحدات الدعم السوقي التي تساهم بها الصين لعمليات حفظ السلام. وخلاصة القول، إنه ما زال هناك الكثير من العمل الذي ينبغي القيام به في مجال

تحسين وتعزيز عمل مجلس الأمن، ونحن على استعداد لبذل جهود لا تكل مع أعضاء المجلس الآخرين وكذلك مع جميع أعضاء الأمم المتحدة من أجل تحقيق هذه الغاية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن أتطرق بإيجاز إلى مسألة تحسين أساليب عمل مجلس الأمن. إن عبء العمل الذي يضطلع به المجلس يتزايد باستمرار بمعدل قد يؤدي بمضي الوقت إلى تقويض كفاءة المجلس وأدائه وقدرته على معالجة قضايا السلم والأمن الهامة بطريقة فعالة وفي توقيت حسن. لذلك، ما فتئ وفد الصين يؤيد باستمرار إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن. ويشكل تحسين درجة كفاءة عمل المجلس وزيادة شفافيته أهم عنصرين في عملية الإصلاح، ولا بد من إيجاد توازن بين هذين العنصرين لتحقيق هذا الإصلاح. وينبغي أن يركز مجلس الأمن اهتمامه على القضايا الأساسية المتعلقة بصون السلم والأمن الدوليين. فليس من العملي أن نثقل جدول أعمال المجلس بكل القضايا الأخرى الهامة المدرجة في جدول أعمال الأمم المتحدة.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) (تكلم بالانكليزية): تتيح لنا المناقشة التي نظمها بحكمة رئيس مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع فرصة ممتازة لكي نستعرض ما ينبغي أن نركز عليه اهتمامنا خلال الأشهر الستة المقبلة في متابعة نتائج إعلان رؤساء حكوماتنا ودولنا الصادر في شهر أيلول/سبتمبر الماضي ولكي نستمع إلى آراء الدول غير الأعضاء في المجلس حول الأعمال التي يريدون التركيز عليها. وتحت ضغط الطلبات التي تثقل كاهل مجلس الأمن، فإن المجلس يقوم بشكل تدريجي بتغيير الطريقة التي يعمل بها. وأود أن يُعجّل بذلك التغيير. وسوف أدلي ببعض الملاحظات في هذا المجال في نهاية كلمتي كمتابعة لما قاله سفيرا سنغافورة وفرنسا.

لقد غطى البيان الجيد للاتحاد الأوروبي الذي أدلي به صباح اليوم جل مبدأ المتابعة وقدرا كبيرا من مضمونها. ولن أخوض في نفس الموضوع مرة أخرى. إننا ما زلنا نتناول أعمالنا بشكل عام تقريبا. وسوف ندخل في بعض التفاصيل قبل انقضاء وقت طويل. ولكنني لست متأكدا من أننا سنفعل ذلك اليوم. وربما يتعين علينا أن نواصل هذه المناقشة.

أود أن أتناول ليس أسئلتكم الأربعة، سيدي الرئيس، بل أسئلتكم الستة الواردة في الجزء الثاني من ورقة العمل المقدمة منكم، قبل أن آت لبعض الملاحظات النهائية.

أولا، ما مدى الفعالية التي نولي بها اهتماما خاصا لأفريقيا؟ مما لا شك فيه أن الإجابة على هذا السؤال هي أن الفعالية التي نوليها لأفريقيا أقل مما تستحقه. ولكن تركيز مجلس الأمن على الصراعات الأفريقية يجري المحافظة عليه، كما أن السمات الخاصة بالصراعات الأفريقية، التي أشرتم إليها، تعالج بشكل مباشر أكثر، على الأقل في حالات سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأنغولا. ولكن الأهم من ذلك من ناحية التطورات الأخيرة، أن الأفريقيين أنفسهم بدأوا يتخذون إجراءات عملية لمواجهة الظروف الخاصة التي جرّت أفريقيا إلى ما هي فيه وجعلت القارة متأخرة من ناحية التنمية. وهناك إحساس بالتجدد والمشاركة آخذ في النشوء فيما بين الأفريقيين أنفسهم وبين أفريقيا وبقية العالم.

وكما قال السفير لفيت من قبل، لا بد من وجود مشاركة بين مجلس الأمن والأطراف في أي اتفاق للسلام - حتى تكون هناك مشاركة بين العالم الخارجي، وخصوصا بلدان العالم المتقدم النمو، والقارة الأفريقية. وأخيرا، ترى المملكة المتحدة أن الأفريقيين وشركاءهم غير الأفريقيين بدأوا يتطلعون إلى حلول للمشاكل الأفريقية، دون النظر إلى الوراء دائما من أجل توجيه اللوم أو الإعراب عن الاستياء.

إن الأمم المتحدة تحتاج كمنظمة إلى أن تبني على هذا التطور الإيجابي بسرعة، على الأقل في النهج الذي نتبعه في تمويل التنمية وقضايا المجلس الاقتصادي والاجتماعي الأخرى، وكذلك في عمليات حفظ السلام.

ثانيا، هل يولي مجلس الأمن أولوية متساوية لجميع الصراعات أو حالات الأزمات؟ الرد على ذلك هو لا بالطبع. فمجلس الأمن ليس لديه عصا سحرية يستطيع أن يلوح بها إلى كل الصراعات بدرجة متساوية. لا بد لنا من أن نركز على الصراعات القابلة للمعالجة. وحتى في ذلك تواجهنا صعوبات ضخمة. إلا أننا نتحول ببطء لنصبح أكثر احترافا ومهارة في النهج الذي نتبعه في إدارة الصراعات. ولو أدى ذلك إلى زيادة معدل نجاحنا، فمن المرجح أن تتجه مناطق أو دول أخرى تواجه صراعات إلى الأمم المتحدة تلتمس مساعدتها، وعندئذ سيكون بوسع النظام الدولي لاتقاء الصراعات وبناء السلام بمجمله أن يحظى بالثقة والتماسك وعلينا إذن أن نتوخى الانتقائية في الوقت الحالي.

بعض المتكلمين صباح اليوم أثاروا مسألة عدم الاتساق، كما أثارها السفير محبوباني عصر اليوم. إننا لا نستطيع التهرب من المشاكل التي توصف بعدم الاتساق، وذلك بمجرد التصميم على جعلها متسقة، فالمسألة أعمق من ذلك. أريد أن أذكر نقطة هامة لشركائي في عضوية المجلس ولجمهور الحاضرين، وهي نقطة تناولها وزير خارجية بلادي السابق دوغلاس هيرد في مقال نُشر له مؤخرا حول القرارات الخاصة بالسياسة العامة، يقول فيه إن حقيقة أن المجتمع الدولي لا يمكنه التدخل في كل مكان لحماية حقوق الإنسان أو لتحقيق السلام والأمن لا يجب أن تكون حجة نتعلل بها للتراخي عن العمل في أي مكان نستطيع أن نعمل فيه. وهذا القول هو ضد الدخول في فلسفة مفرطة حول هذا الموضوع.

وهذا سبب أيضا يجعلنا لا نحاول الخلط بين القرارات الخاصة بالسياسة العامة والالتزامات القائمة بموجب القانون الدولي. ففي معظم الوقت، يعالج مجلس الأمن قرارات تتعلق بالسياسة العامة، بدلا من الاستجابة لالتزام قائم بموجب القانون الدولي. إن كون مجلس الأمن تقع على عاتقه المسؤولية الرئيسية عن السلم والأمن ليس التزاما بموجب القانون الدولي؛ فهو وصف لمهمة المجلس. ويقول دوغلاس هيرد إنه في اللحظة التي يحاول فيها أولئك الذين يتخذون القرارات أن يدعموها بالقول بأنها مطلب للقانون الدولي، فإنهم يكشفون أنفسهم فورا باعتبارهم منافقين لعدم امتثالهم لنفس المطلب في المآسي الأخرى المنتشرة في العالم، والتي ليس لديهم أي نية لمعالجتها. علينا أن نتحلى بالتواضع في عمل الخير ليس فقط بسبب القيود الحذرة التي تحد من قوتنا ولكن أيضا لأننا مهما أنجزنا من أعمال فسيبقى في العالم الكثير من الشرور التي لا يمكننا أن نفعل شيئا بشأنها.

ثالثا، يجري الآن استعراض نشط لعمليات حفظ السلام، ونحن لدينا الكثير من العمل في إطار منظومة الأمم المتحدة بشكل عام لتنفيذ تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) تنفيذا شاملا. وقد أنشأ مجلس الأمن فريقا عاملا لمتابعة مسؤولياته في هذا الصدد. ويجب أن نكون جميعا على استعداد للعمل على أساس الاستعراض الذي تقوم به إدارة عمليات حفظ السلام والذي سيقدم تقرير بشأنه في شهر أيار/مايو. وينبغي للأمانة العامة أيضا أن تمضي قدما بالأعمال الأخرى المتوخاة في خطة التنفيذ. فهذا هو أهم مجال مواضيعي يستطيع المجلس أن ينفذ ما عليه فيه في عام ٢٠٠١.

رابعا، في إطار تقرير الإبراهيمي، يحتاج نهج الأمم المتحدة للوقاية من الصراع إلى اهتمام خاص، لأننا فشلنا جميعا حتى الآن في إيجاد وسيلة ناجعة حقا للوقاية من الصراع حتى عندما نعرف أنها تدنو. وسيكون تقرير الأمين

العام، الذي يصدر في شهر أيار/مايو، المعلم الهام التالي. ولقد ناقشنا في المجلس بالفعل بناء السلام، وسلمنا بأن التنسيق بين مجلس الأمن والهيئات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة أمر ضروري. ولكن هل ترجمنا ذلك إلى عمل ملموس؟ كلا، لم نفعل. لقد حان الوقت للتقريب بين مجلس الأمن وباقي أجزاء المنظومة.

وكبداية، ستشرع المملكة المتحدة خلال رئاستها للمجلس في شهر نيسان/أبريل، في تنظيم عقد اجتماع بين أعضاء المجلس وهيئة مكتب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومع غيره من هيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى والمعنية بإدارة الصراعات، بغية مناقشة التنسيق واتساق العمل في بناء السلام وإدارة الصراع. وقد حصلت على تأييد رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي من حيث المبدأ. وسأناقش الأمر مع رئيس الجمعية العامة، وأطلب دعم المجلس لهذه الفكرة.

خامسا، إن فكرة وضع استراتيجيات دولية شاملة تعالج الأسباب الجذرية للصراعات فكرة طموحة، لأن الأسباب الجذرية ذاتها متفاوتة ومعقدة. ويمكن أن تنطوي على انهيار حكومة الدولة، أو تمرد أو تضارب عرقي أو ثقافي، أو ربما حكومة تتسم بالوحشية والجشع، أو فقر مدقع، أو انهيار الحياة الاقتصادية المنظمة. فلا يمكن لمجلس الأمن أن يملي استراتيجية دولية شاملة تغطي كل هذه الآفات. إنما يمكن للمجلس أن يعمل بالتعاون مع فروع أخرى في المنظومة الدولية ومع المناطق المتأثرة في تحقيق شراكة عريضة في معالجة الأسباب الجذرية للصراع. وفي الحياة الحقيقية، تتضافر الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية وترتبط ارتباطا وثيقا فيما بينها. ويجب أن تكون كذلك استجابات الأمم المتحدة أيضا.

ذكرت آنفا أن بوادر هذه الشراكة العريضة أخذت تبزغ للتو في أفريقيا، وقد حان الوقت لكي يبدأ مجلس الأمن والمنظمات الأفريقية - الإقليمية ودون الإقليمية - في العمل معا بمزيد من الإيجابية. وكما اقترحتم في سؤالكم السادس، سيدي الرئيس، فإننا لم نحقق إلا تقدما طفيفا في هذا المجال. لماذا، مثلا، فشل مجلس الأمن ومنظمة الوحدة الأفريقية في إقامة علاقة عمل مثمرة ومستمرة؟ إن المطلوب ليس مجرد تعزيز مؤسسي كما أشرت، وإنما تغيير في النهج على كل من جانبي المعادلة، ليعكس الإقرار بأن كلا من هيئات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية كانت شديدة الانطواء والتحفظ ومقيدة سياسيا بحيث لم يكن في وسعها أن تكرس نفسها لعمل جماعي ناجع حقا. وعلينا أن نتخلص من هذا النمط العقيم على كل الجوانب، وربما كان ذلك التعاون بيننا وبين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بشأن القرار المعني بليبريا الذي اعتمدناه صباح اليوم، علامة إيجابية.

ختاما، ينبغي لمجلس الأمن أن يرقى إلى مستوى أعلى من الطريقة التقليدية التي يؤدي بها مهامه. وإذا كان المجلس بذلك سوف يوجد نوعا من التنافس الصحي مع الجمعية العامة، فإنني لا أرى في ذلك ضررا، خاصة إذا لم نرد بانتقاد أحدنا للآخر بل بالعمل والنتائج.

وفيما يتعلق بدورنا في المجلس، علينا أن نفهم أغراضنا الحقيقية وأن نتوخى الواقعية بشأنها؛ وأن نستغل وقتنا بدقة وفعالية أكبر؛ وأن نقر بفشلنا أو عدم قدرتنا على العمل، وأن نعرف السبب في ذلك؛ وأن نتحلى بمزيد من الشفافية، لا سيما مع غير الأعضاء بالمجلس؛ وربما الأهم من كل ذلك، أن نسعى برغبة أقوى وراء الصالح الجماعي، ولا حاجة لأن يكون هذا النهج على حساب مصالحنا الوطنية، ويكفي أن يكون لدينا الاستعداد لحساب المنافع الطويلة الأمد.

هذا الصباح سأل الأمين العام عما إذا كانت عواصمنا تعكف الآن على متابعة التزامات قمة الألفية على

المستوى السياسي، وأنا عندي تعليمات من رئيس الوزراء بأن أعمل وليس فقط أن أتحدث، لأنه يريد أن يترك إعلان ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ علامة في تاريخنا. والوقت قد حان لاختبار أنفسنا بهذا المستوى الراقي، ويحدوني الأمل أن يكون هذا نتيجة مناقشتنا المهمة هذه.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن أيضا نرحب بعقد هذا النقاش، الذي يتيح استعراض النتائج الأولى لتنفيذ إعلان القمة التي عقدها مجلس الأمن قبل ستة أشهر. لقد كان لنتائج ذلك الاجتماع أثر مضموني على عملنا في الأمم المتحدة. وبشكل عام، كانت الوثائق التي اعتمدت في قمة مجلس الأمن وكذلك الوثائق التي اعتمدت في قمة الألفية، هامة للغاية في حد ذاتها، لأنها تحدد أولويات واضحة لأنشطة الأمم المتحدة كما تشدد بوضوح على ضرورة أن تنفذ هذه الأنشطة على أساس متين من ميثاق الأمم المتحدة. وبصرف النظر عما قد يبدو في ذلك من غرابة، فإن هذا التأكيد ليس من السهل تحقيقه، وإن كان المنطق السليم هو الفائز، مثلما أعيد التأكيد بالإجماع على مبادئ الميثاق.

لقد قيل الكثير بما يعني أن قمة مجلس الأمن أعطت دفعة كبيرة للجهود الرامية لتحسين أنشطة الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، وذلك صحيح حقا. فلقد أدى مجلس الأمن مهمته. وكذلك اضطلعت الجمعية العامة بنصيبها من العمل، واعتمد مجلس الأمن القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، وفقا للولاية التي كلفنا بها رؤساء الدول في ٧ أيلول/سبتمبر. وذلك القرار اشتمل على عدد من القرارات الإبداعية. ونعتقد أنه يمثل خطوة إلى الأمام وأن من الضروري في هذه المرحلة أن يتم تنفيذ تلك الجوانب الإبداعية. وعندما يتحقق بعض التقدم في التنفيذ الفعلي لتلك الاتفاقات، فسيكون من الممكن عندئذ أن نسأل أنفسنا إن كانت لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التغييرات.

يقال الكثير أيضا بشأن موضوع إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وقد نوقشت بإسهاب الحاجة إلى تعزيز العنصر العسكري في تخطيط العمليات وفي تنفيذها.

وفي هذا الإطار، أود أن أذكر بأنه في القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، قرر مجلس الأمن أن ينظر في أفضل طريقة للاستفادة من لجنة الأركان العسكرية. وأعتقد أن ثمة حاجة – وهو ما تناوله السفير غرينستوك في وقت سابق – إلى أن ننظر فيما يمكن عمله حقا بدلا من أن يكون حبرا على ورق أو أن يظل ببساطة موضوعا لأحاديثنا.

ولعله من قبيل المصادفة أن ذلك سيتوافق مع الرغبات التي عبر عنها هنا العديد من أعضاء الأمم المتحدة – بأن يضطلع الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن بنشاط أكبر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وبطبيعة الحال، وفي ظل الظروف الراهنة، فإن أنشطة لجنة الأركان العسكرية التي تساعد بها مجلس الأمن في تخطيط وتنفيذ العمليات، يجب أن تنفذ بالتفاعل الوثيق مع البلدان المساهمة بقوات. وهذا في رأينا يمثل بلا جدال، إمكانية واقعية تماما. ونقترح مرة أخرى مواصلة النظر في كيفية جعل قراراتنا عملية قابلة للتنفيذ حقا.

وهناك موضوع هام أثير في قمة الألفية، وفي قمة مجلس الأمن، وكذلك في القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠)، وهو التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وقد تناول كثيرون هذه النقطة في مناقشات اليوم، وفي رأيي فإن هذا الميدان هو أحد الميادين الواعدة للغاية في تطوير عمليات حفظ السلام ككل على أساس ميثاق الأمم المتحدة.

وأريد أن أذكر، بالمصادفة، بأن كلا من قمة الألفية وقمة مجلس الأمن أكدتا على أن التعاون بين الأمم المتحدة

والمنظمات الإقليمية يجب تطويره على أساس الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وفي اعتقادي أن الجميع يفهمون معنى ذلك، إن القوة لا يمكن أن تستخدم إلا على الأساس الذي قرره الميثاق، إما في إطار حق الدفاع عن النفس أو بتصريح من مجلس الأمن. وقد ذُكرت إشارات إلى المعايير المزدوجة، وضربت أمثلة بكوسوفو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. والمعايير المزدوجة موجودة بطبيعة الحال في عمل مجلس الأمن، ولكن المثال المحدد الذي ذكره زميلي ممثل سنغافورة يبدو لي غير صحيح.

ففيما يتعلق بقوة كوسوفو، العملية ليست من عمليات الأمم المتحدة. إنها عملية تابعة لتحالف مجموعة بلدان تمثل ترتيبا إقليميا مخصصا. واستجابة لنداء من تلك البلدان، وبموافقة الأطراف في الصراع، صرح مجلس الأمن بولاية من أجل تنفيذ هذه العملية. وقد نفذت العملية من خلال وسائل وفرها المشاركون فيها بما في ذلك التمويل.

وفيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فإننا نتكلم عن توسيع نطاق عملية لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وهي حالة مختلفة بعض الشيء. ولن أخوض الآن في الأسباب التي جعلت توسيع نطاق هذه العملية يمضي بشيء من البطء. كل ما أريده هو الإعراب عن الأمل في إمكان التعجيل بهذه العملية، في ضوء الأحداث القريبة العهد. ولكننا إذا أخذنا عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ككل، ففي اعتقادي أن معظمها ينفذ في أفريقيا. وهذا في حد ذاته يعبر عن تنفيذ وتطبيق القرارات التي اتخذها رؤساء الدول في اجتماع قمة مجلس الأمن.

عمليات أفريقيا ليست وحدها الهامة فعملية تيمور الشرقية هي واحدة من أكبر العمليات. وعلى الرغم من أنني أعترف بوجود معايير مزدوجة، ففي اعتقادي أن الأمر مختلف إلى حد ما فيما يتعلق بالمثال المحدد الذي تناوله الكلام هنا. والواقع أن المعايير المزدوجة مستمرة في الوجود بطبيعة الحال، وهي تظهر أساسا في المواقف التي يتخذها بعض أعضاء المجلس عندما نعجز عن التوصل إلى اتفاق نظرا لأن بعض النهج الوطنية لا تتماشى مع مواقف مجلس الأمن. وأوضح مثال على ذلك هو حالة العراق. إن لدينا سياسة خطط لها مجلس الأمن وتجلت في قراراتنا، صحيح أنها تواجه صعوبات. والأكثر من ذلك أنها وصلت في حقيقة الأمر إلى طريق مسدود، ولكن هذا الطريق المسدود نشأ نتيجة لأعمال القوة الانفرادية التي تمارس ضد العراق والتي ليس لها أساس قانوني.

هذه موضوعات فردية منفصلة، وإنني واثق بأن مجلس الأمن سيجد أن عليه أن يبحث مشكلة العراق هذه أيضا في المستقبل القريب، بطريقة شاملة وشفافة، حتى يتسنى لنا جميعا – لا لأعضاء مجلس الأمن وحدهم، بل للدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة – الإعراب عن آرائنا بشأن كيفية إدارة هذه المشكلة البالغة الخطورة بقصد حلها، لأنها لا تزال موجودة ولن تختفي.

وأشير اليوم أيضا إلى أنه لتفادي المعايير المزدوجة، يتعين على مجلس الأمن أن يضع معايير تمكنه من اتخاذ قرارات عندما تقتضي الضرورة تدخله في هذه الأفرقة أو تلك، وهنا يساورني الشك في ذلك، وإنني اتفق في الرأي مع السفير غرينستوك على أن وضع معيار يمكن من تسوية أي مشكلة أيا كانت بسهولة وبشكل تلقائي بطريقة سحرية ما، هو أمر مستحيل. وينطبق هذا القول على الاقتراحات التي تدعو إلى وضع معيار واحد للتدخل الإنساني.

وفيما يتعلق بالتدخل الإنساني، ليست هناك حاجة لأية ابتكارات. فلدينا ميثاق الأمم المتحدة، وكل

ما لا يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة يعد انتهاكا للقانون الدولي.

وأود أن أركز على مشكلة التفاعل بين مجلس الأمن والهيئات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وقد طرح هذا الموضوع أيضا هنا اليوم. وإنني أشاطر الممثل الدائم للصين رأيه تماما في هذا الخصوص. وفي اعتقادي أن مجلس الأمن لا يتصرف بالشكل السليم عندما ينخرط على نحو مطرد في مناقشات لا ضرورة لها، وعندما يدرج في جدول أعماله مسائل تنظر فيها الجمعية العامة أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي وغير ذلك من المنظمات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

التفاعل ضروري بطبيعة الحال، ولكن هذا التفاعل ينبغي أن ينفذ من خلال أساليب عمل وعلى نحو براغماتي، وليس من خلال تنظيم مناقشات علنية في هذه القاعة حول موضوعات منقولة مباشرة من جدول أعمال الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وغيرهما من الهيئات.

إنني أعرف أن التوصل إلى اتفاق بين ١٥ عضوا أسهل من التوصل إلى اتفاق بين ١٨٩ عضوا. ولكن هذا هو الجانب الآخر للديمقراطية، خاصة وأن الميثاق والنظام الداخلي يحددان لكل جهة اختصاصاتها.

في الختام، أود أن أشير أيضا إلى أن قمة مجلس الأمن أولت اهتماما أيضا لأساليب عملنا وكثير من تلك القرارات التي اعتمدها رؤساء الدول يجري تنفيذها. وإننا نعمل على تحسين العلاقات بين مجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات تحسينا جوهريا. ونحن نسعى إلى التوصل إلى وسائل عملية لمباشرة بناء السلام تأخذ في اعتبارها الاختصاصات المشتركة بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، والجمعية العامة، والوكالات المتخصصة، وبرامج وصناديق الأمم المتحدة ولا تتيح المجال للازدواجية أو تداخل الاختصاصات. وفي هذه المجالات، كما هو الحال في المجالات الأخرى التي حددها رؤساء الدول، هناك ضرورة لمواصلة العمل.

ختاما، أود أن أشكركم سيدي الرئيس مرة أخرى، وأود أن أشكر وفد أوكرانيا على اتخاذه المبادرة بعقد جلسة اليوم للمتابعة والاستعراض. وفي رأيي أن هذا التبادل لوجهات النظر مفيد، وفي اعتقادنا أنه يؤكد من جديد على الشيء الأهم، وهو أن مجلس الأمن ينبغي أن يركز جهوده على مهمته الأساسية وهي: تسوية المشاكل العملية التي ينطوي عليها صون السلم والأمن الدوليين.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالاسبانية): نود أن نسلط الأضواء على المبادرة التي اتخذتم زمامها، سيدي الرئيس، بعقد جلسة مفتوحة لمتابعة القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في مجلس الأمن في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ونود أيضا أن نبرز المبادرة التي اتخذتموها لتمكين غير الأعضاء في مجلس الأمن من الكلام صباح اليوم حتى نأخذ نحن أعضاء المجلس اقتراحاتهم في الاعتبار عندما ندلي ببياناتنا، الأمر الذي يكتسي أهمية قصوى لجدول أعمالنا في المستقبل.

لقد لاحظنا صباح اليوم وجود اعتراف جماعي بالتقدم الذي أحرزه المجلس في الشهور الأخيرة في مجالات مثل المناقشات المتعلقة بعمليات حفظ السلام، وتركيز الاهتمام على أسباب الصراع في أفريقيا ورصد نظم الجزاءات.

ولاحظنا أيضا أنه يجري حثنا على اعتماد تدابير أشد في مجلس الأمن للتصدي للاتجار الدولي بالأسلحة الصغيرة، بلا ضابط أو رابط، وللتقيد بالاختصاصات الواجبة لهيئات الأمم المتحدة الأخرى فيما يختص بحفظ السلام بعد انتهاء الصراع، وأخيرا، لضمان أن القرارات التي يعتمدها

المجلس معروفة بشكل أفضل، وتترك التأثير المطلوب على المناطق الموجهة لها في العالم، وهي أمور يوافق وفدي عليها تماما.

وطبيعي أنه ينبغي للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن يتحملوا المسؤولية الكبرى عن تحسين فعالية هذا الجهاز، حيث أن تعزيز العديد من هذه التدابير يتطلب وقتا طويلا. ويجب بطبيعة الحال أن يتحمل الأعضاء غير الدائمين أيضا نصيبنا من المسؤولية في هذه المهمة، وسنفعل ذلك بقدر أكبر من الجدارة بحيث يكون المجلس ممثلا بما فيه الكفاية لأعضاء المنظمة، وبمشاركة أوسع في صنع القرار، وقبل كل شيء بمزيد من الشفافية في ذلك.

وثمة مجال واحد أتى رؤساء الدول والحكومات على ذكره لماما في إعلان أيلول/سبتمبر، ولكنه موضوع يحظى باهتمام ومناقشة كبيرين في المجلس، هو فرض الجزاءات.

فالجزاءات، وفقا للميثاق، ينبغي أن تستعمل كوسيلة للمساعدة على صون السلم والأمن الدوليين، وكبديل من استعمال القوة. وينبغي عدم التفكير فيها، مع ذلك، كأداة عقابية للحصول على تنازلات سياسية. ونحن نفضل أن تستعمل للتشجيع على قيام قدر أكبر من التعاون، وليس المواجهة، من الدولة أو الأطراف الرئيسية غير الدولة التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وهكذا، فإن المناقشات التي أجريت داخل المجلس وخارجه بشأن العواقب الإنسانية المترتبة على الجزاءات تظهر قلقا عميقا يسود المجتمع الدولي، وعلى المجلس أن يستجيب لتلك الحقيقة على النحو المناسب.

أما الجانبان الآخران اللذان نود أن نؤكد عليهما فيتعلقان باختصاص مجلس الأمن حيال السلم والأمن الدوليين وكيفية تصرفه في الصراعات الدائرة في أفريقيا.

وإن كولومبيا تؤمن إيمانا قويا بالسلطة الممنوحة إلى مجلس الأمن بوصفه الضامن الرئيسي للسلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، وبدون وضع أي معيار واضح لممارسة سلطته، عمد المجلس إلى مواصلة توسيع مفهوم التهديدات للسلم والأمن الدوليين لتشمل سلسلة لا نهاية لها من المواضيع التي يدعى بأنها من اختصاصه. وبعمله ذلك، فإنه يحرم الدول المهتمة التي ليست أعضاء في المجلس من المشاركة في المفاوضات؛ ويحرم الجمعية العامة والأجهزة والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة من القدرة على النظر في بنود هي بطبيعة الحال من اختصاصها؛ وهو يعرِّض قدرته الذاتية في الحصول على نتائج ملموسة للخطر في مجالات لا يستحوذ فيها على ميزة تنافسية.

إن الاهتمام الذي يوليه مجلس الأمن لأفريقيا مفهوم، وتعتبر كولومبيا أن حضور الأمم المتحدة في ذلك الجزء من العالم ضروري. فأفريقيا تستحق أن نكرِّس لها هذا القدر من عملنا. ومع ذلك، أود أن أؤكد على عنصرين. أولا، نرى أن المجلس ينبغي أن يعمل على نحو أوثق مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية بالقارة، الموكول إليها منع حصول الصراعات وتسويتها. ونذكر بأن مؤتمر القمة الذي انعقد في أيلول/سبتمبر ترأسه رئيس دولة مالي، وبأن وفدها في المجلس أسهم إسهامات هامة من وجهة نظر الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومصالحها.

وثانيا، إن التعقيد الذي تتصف به الصراعات في أفريقيا يتطلب استراتيجية للجمع بين الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي لا تتطلب استجابات من المجلس فحسب، بل وأيضا من الأمم المتحدة ككل. أما فيما يتعلق بالمجلس، فإن الاهتمام الذي يوليه لاستراتيجيات منع الصراع مبرر، كما هي مبررة عمليات بناء السلام في فترة ما بعد الصراع. ونعتقد مع ذلك أنه لا يزال يتعين علينا القيام بعمل كثير في ذلك الميدان.

وفي الختام، يتضح أن أعضاء الأمم المتحدة ككل يتابعون بانتباه الإجراءات المتخذة في مجلس الأمن، ويتوقعون أن تسفر عن نتائج مُرضية. ونرى أن مناقشة كهذه جديرة بأن تولِّد قدرا أكبر من التضامن فيما بين جميع أعضاء المنظمة، وليس فيما بين أعضاء المجلس فحسب، فيما يتعلق بأنشطة صون السلم والأمن الدوليين.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): أريد أن أشكركم، سيدي، وأن أشكر وفدكم على تنظيم هذه المناقشة، التي أثبتت أنها مثيرة للاهتمام ومفعمة بالمعلومات إلى حد كبير، على ما آمل، بالنسبة لأعضاء المجلس ولضيوفنا هنا اليوم. فلقد وفّرت لنا بالتأكيد فرصة كبرى للاستماع إلى آراء غير الأعضاء في المجلس بشأن مؤتمر قمة مجلس الأمن، وعمل مجلس الأمن نفسه، ومتابعتنا له. وهي توفر لنا أيضا فرصة للتكلم بجدية وموضوعية عما فعله مجلس الأمن منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

لقد أبرز مؤتمر قمة مجلس الأمن الحاجة إلى العمل، على ما أعتقد، في مجالين واسعين. أحدهما هو حفظ السلام، ولا سيما في أفريقيا، والحاجة إلى تعزيز قدرات الأمم المتحدة والضرورة المطلقة للقيام بعمل أفضل. وتناول أيضا الحاجة إلى المزيد من الانفتاح والعمل مع أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع ومع المنظمات الإقليمية والأطراف الدولية الأخرى. وهناك شعور، حسبما أعتقد، بأنه يمكننا أن نفعل أفضل من ذلك. وأعتقد، بأن الأشهر الستة الماضية دلّت على أننا أحرزنا تقدما في ذلك الصدد.

وخلال مناقشة مفتوحة جرت مؤخرا، أدلى ممثل أحد الدول الأعضاء بملاحظة مفادها أن نجاح عمليات حفظ السلام كثيرا ما لم يُعلن عنها بما فيه الكفاية. وهذا صحيح أيضا عندما نتكلم عن تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا ولمن يأتون بعدنا. لقد أحرزنا تقدما كبيرا نحو تحقيق الأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية الصادر عن مجلس الأمن. وأعتقد أننا نسلك الطريق الصحيح للقيام بعمل أفضل.

وبالنسبة لحفظ السلام، فإن الإعلان تناول بوضوح حاجة مجلس الأمن إلى تعزيز فعاليته، ولا سيما في التصدي للصراعات الداخلية في أفريقيا. وسجّل المجلس الحاجة إلى وضع ولايات واضحة وذات مصداقية وقابلة للتحقيق. فهو في الواقع يفعل ذلك حيث عمد مؤخرا جدا إلى تكييف نهجه مع الظروف الجديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

والتزام الإعلان بتوفير السلامة لحفظة السلام، وبعمليات حفظ السلام المتصفة بالمصداقية والقابلة للتحقيق، أرسى سبيل التقدم في سيراليون. ولقد عمل المجلس بسرعة فيما يتعلق بتوصيات الإبراهيمي لحفظ السلام الذي هو من اختصاصه. فاتخذنا خطوات محددة لتعزيز التعاون مع البلدان المساهمة بقوات، ولا سيما تحت الرئاسة السنغافورية. وتؤيد الولايات المتحدة بقوة هذا النشاط. والنموذج المستعمل مع البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون حظي حتى الآن بموافقة جميع الدول الأعضاء تقريبا، ونحن نعمل على مستوى جديد هناك. والفريق العامل الجديد المعني بعمليات حفظ السلام ينظر في سبل لجعل التفاعل بين المساهمين بقوات والمجلس والأمانة العامة أكثر فائدة. ونحن نؤيد ذلك ونلتزم بنجاح تلك الجهود.

إن الولايات المتحدة تحترم الدعوة التي يتضمنها إعلان مؤتمر القمة للاضطلاع بعمل دولي من أجل منع التدفق غير القانوني للأسلحة الصغيرة إلى مناطق الصراع، وهو ما دعا إليه الإعلان المشترك للأمم المتحدة والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن الأسلحة الصغيرة. والمجلس، وبأسلوب جديد حقا في عمله، يتصدى للاتجار بالسلع الأساسية ذات الأثمان الباهظة واستغلالها بما اضطلع به من

عمل هام يتعلق بالماس المموِّل للصراع وبما بذله من جهد في وقت سابق من هذا اليوم للتصدي للطريقة التي تؤجج بها الأموال نار الصراعات وعدم الاستقرار.

ويطالبنا الإعلان بتقديم الذين يرتكبون انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي إلى العدالة، والجهود الدولية المبذولة مؤخرا لإنشاء محكمة لجرائم الحرب المرتكبة في سيراليون ولتوسيع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا تحترم تلك الدعوة.

وثمة حكم آخر تضمنه الإعلان يؤكد على تصميم الاستمرار في إثارة الوعي لدى أفراد حفظ السلام حيال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والسيطرة عليه. وفي كانون الثاني/يناير، أدت مناقشتنا المفتوحة بشأن الإيدز إلى تكثيف العمل الذي بدأ باتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠).

وحدث أيضا تقدم كبير في العمل عن كثب مع منظمات إقليمية، ولا سيما في أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأوروبا. وعقد الأمين العام مؤخرا اجتماعا مع منظمات إقليمية وكان ذلك بمثابة جهد ابتكاري حقيقي، ومؤخرا اجتمع المجلس مع ممثلي الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

واتخذنا أيضا خطوات كبيرة بصدد إصلاح طرق العمل والشفافية في المجلس، وتغيرت طرق العمل في المجلس تغييرا كبيرا - ربما بدرجة أكبر مما يدرك كثير من الناس - منذ أول مرة جئت فيها إلى هنا، أي منذ ١٠ سنوات. وثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود للتوصل إلى توافق في الآراء، والمزيد من الصراحة لتبادل الآراء مع منظمات وأطراف فاعلة أخرى، والمزيد من الشفافية وقدر أكبر من إدراك الحاجة إلى شركاء - وأؤكد على صيغة الجمع - كي تصبح طرائق عمل المجلس فعالة. العناصر الهامة لإصلاح مجلس الأمن، التي أيدتها بلدان كثيرة في قمة الألفية والتي نوه بها اليوم بالفعل متكلمون كثيرون، أضحت حقيقة.

أما فيما يتعلق بخطوات المستقبل، فقد وضع أعضاء المجلس في اجتماعهم على مستوى رؤساء الدول المعقود في ٧ أيلول/سبتمبر الماضي خطة واضحة المعالم. وتتضمن هذه الخطة عناصر العمل بوضوح - الأشياء التي يجدر ويجب أن نقوم بها وتلقينا رسالة قوية من الأمين العام، تكررت في الوثائق التي عممها وفد أوكرانيا لهذه المناقشة المفتوحة. وللتعبير عن تلك الرسالة بعبارة أخرى، لن يتحقق وقف الصراع وإعادة السلام والحفاظ على الثقة في الأمم المتحدة - وأؤكد أن هذا الهدف جدير بالتحقيق - إلاّ بالقيام بعمل فوري ومتحد وفعال بمهارة وانضباط. هذه يقينا هي الطريقة الصحيحة للنظر في هذه المسألة. ولا يجوز لنا أن نفرط في إمعان النظر في عملياتنا؛ نحن بحاجة إلى النظر مليا في إجراءاتنا ونتائجها. ولا يتعين علينا أن نصبح ضحية للمسرح السياسي الذي يبتعد عن الإجراءات أو يعوقها.

كيف نتحرك من النوايا إلى الإجراءات؟ يتعين على المجلس أن يعالج مشاكل حقيقية، على غرار ما فعلناه بالأمس فيما يتعلق بالعراق وأفغانستان والبلقان، وما نفعله اليوم فيما يتعلق بغرب أفريقيا. وفضلا عن ذلك، تتمثل الخطوة الملموسة الضرورية - وهي في الحقيقة، شرط أساسي لا غنى عنه - في إظهار دعمنا الجماعي لعملية تنفيذ القرارات المتضمنة في تقرير الإبراهيمي حتى تصبح حقيقة، ومواصلة التقدم الذي أحرزناه. ويتعين علينا أن نبحث عن كثب في الاستعراض الشامل لموارد إدارة عمليات حفظ السلام المقرر أن يصدر في أيار/مايو، كي يتسنى لنا أن نتخذ قرارات مستنيرة لها ما يبررها على نحو جيد بغية زيادة تعزيز القدرات. وإضافة إلى ذلك، فإن من شأن تعزيز قدرة الأمم المتحدة على تخطيط وإدارة عمليات الشرطة المدنية أن يسهم

إلى حد كبير في تحقيق أمن دائم في الدول التي تمر بفترات ما بعد الصراع. ولا بد أن يصبح ذلك عنصرا مكونا هاما من عناصر عمل الأمم المتحدة لمعالجة المراحل المبكرة من الصراع ومعالجة حالات فترات ما بعد الصراع أيضا.

طلب متكلمون كثيرون اليوم من المجلس أن يتخذ إجراءات أكثر سرعة وفعالية، وطلبوا من المجلس أن يعزز قراراته وأن يوطد الشرعية الدولية والقانون الدولي. هذا صحيح على وجه التأكيد. ولكن، وحتى يتسنى القيام بذلك، لا بد أن يدرك المجلس والأعضاء أن المجلس ليس سيد نفسه فحسب، إنه يحتاج إلى صكوك أكثر قوة، وبخاصة على النحو الوارد في تقرير الإبراهيمي، وأيضا في المجالات الأخرى التي ناقشناها في الماضي القريب. والشيء الأكثر أهمية هو أن المجلس يحتاج إلى دعم وتنفيذ ومتابعة من جانب المجتمع الدولي. المجلس بحاجة إلى أن يدرك – نحن جميعا بحاجة إلى أن ندرك – أن المسؤولية النهائية عن حسم الصراعات وبناء السلام تقع على الأطراف، على النحو الوارد في الإعلان الذي أصدره المجلس في أيلول/سبتمبر.

وتعتزم الولايات المتحدة بصورة أكيدة المضي على المسار الذي افتتحناه – أو بدلا من ذلك، المسار الذي حددناه بوضوح في أيلول/سبتمبر الماضي. والتحرك قدما بقوة في هذه الخطة هو أفضل طريقة لترجمة نوايانا إلى حقيقة – هذا هو الموضوع الذي حددناه لأنفسنا اليوم.

السيد الجراندي (تونس) (تكلم بالفرنسية): أنا أيضا أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين للترحيب بمبادرة بلدكم، السيد الرئيس، لتنظيم هذه المناقشة المفتوحة. اختيار هذا الموضوع يؤكد من جديد التزام بلدكم بالمساهمة في تعزيز الأمم المتحدة، حسبما شرح السيد ليونيد كوتشما، رئيس جمهورية أوكرانيا، في رسالته المؤرخة ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠١ والموجهة إلى الأمين العام.

لقد ظهرت وثاقة صلة اختيار هذا الموضوع في البيانات التي أدلى بها ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ونعتقد بأن هذه المساهمة لها قيمتها في تقييم مجلس الأمن وزيادة تعزيز قدرته على أن ينفذ، بالفعالية والمصداقية الواجبتين، المسؤوليات التي خولها له الميثاق. وهذا فضلا عن ذلك، هو موضوع وهدف القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، والآن، وبعد انقضاء ستة أشهر على اعتماد القرار، لا بد أن نستفيد بما تحقق بمتابعة مجلس الأمن للالتزامات التي تعهد بها على أعلى مستوى.

وفي هذا الصدد، وبعد أن استمعنا باهتمام كبير إلى شتى البيانات، يود وفدي أن يذكر بعض النقاط. أولا، بصدد المشاركة في تقييم النتائج التي حققها المجلس بتنفيذ شتى أحكام القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، لا بد أن نأخذ في الحسبان منذ البداية أن القرار يحتوي على التزامات على الأجل القصير والتزامات على الأجل المتوسط، وأنه يحتوي على التزامات يتطلب تنفيذها المزيد من الوقت. ويتبين من النظر في نتائج عمل مجلس الأمن خلال الستة أشهر التي أعقبت اعتماد القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠) أن المجلس بدأ في متابعة فعالة لبعض تلك الالتزامات، لا سيما الالتزامات التي تقتضي تنفيذا فوريا. وهذه الحالة تنطبق على وجه التحديد على اعتماد تدابير في إطار القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) من باب متابعة تقرير الإبراهيمي، كي يتسنى تعزيز قدرة الأمم المتحدة في مجال عمليات حفظ السلام. وتتضمن هذه التدابير تحديد تفاصيل ولايات عمليات حفظ السلام بوضوح وتعزيز التعاون والمشاورات مع البلدان المساهمة بقوات.

ثانيا، إذا أريد تنفيذ الأهداف المحددة في القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠) بفعالية، فإن ذلك يتطلب دعما ملموسا من جانب جميع الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة، كل وفقا لولايتها واختصاصاتها، ومن جميع المنظمات الدولية

والمنظمات الإقليمية المعنية. وفي هذا الصدد، نرحب بحقيقة أن المجلس يُعنى، خلال النظر في بنود معينة مدرجة في جدول أعماله، بالتأكيد على أنه يعمل بالتعاون الوثيق مع المنظمات الإقليمية والمنظمات دون الإقليمية، ولا سيما المنظمات الأفريقية، من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونرحب أيضا بالمبادرة التي اتخذها المجلس للاجتماع مع الموقعين على اتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار فيما يتعلق بالحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. هذه المبادرات، لا سيما ما يتعلق منها بالشراكة مع المنظمات الإقليمية، إلى جانب بعثات مجلس الأمن في مناطق معينة تعطي دليلا واضحا على التزام المجلس بتعزيز دوره الفعال وذلك بالمشاركة في اتصال مباشر مع الأطراف التي هي في أفضل موقع لمساعدته في معالجة المشاكل قيد المناقشة واتخاذ الإدراءات الملائمة.

ثالثا، ليس بالمستطاع بعد الآن حصر مفهوم الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، الذي ثبت بالتجربة أنه آخذ في التطور واقتصاره فحسب على عمليات حفظ السلام التقليدية. لقد ظهر الدليل على ذلك أثناء المناقشات التي جرت بشأن تقرير الإبراهيمي والمناقشات الموضوعية التي أجراها المجلس على حد سواء، لا سيما المناقشة التي جرت بشأن بناء السلام التي استهلها بلدي خلال رئاسته للمجلس في شهر شباط/فبراير. لقد أبرزت المناقشة بشأن بناء السلام، فضلا عن البيان الرئاسي الذي أعقبها، حقيقة أنه إذا أريد الحفاظ بطريقة مستدامة على السلام والأمن الدوليين، فثمة حاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجية شاملة ومتسقة ومتكاملة ومشتركة للتصدي بفعالية وعزيمة، للأسباب الكامنة للصراع، لا سيما الأسباب ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي. ومن الواضح أن هذا الجهد لا بد أن يكون جهدا جماعيا. ولن يُكتب له النجاح إلاّ إذا نفذ كل المعنيين جزء المسؤولية الواقع عليهم ضمن إطار عمل متسق.

رابعا، أظهر نقاشنا اليوم أن تعزيز فعالية ومصداقية المجلس هو شاغل نتشاطره جميعا، وشاغل ينبغي أن يظل على رأس أولويات المجلس. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتابع آمال الدول الأعضاء في المنظمة من خلال مواصلة السير على طريق تكريس الشفافية في عمله والمضي نحو الإصلاحات اللازمة في مجال الجزاءات. وينبغي أن تؤدي تلك الإصلاحات إلى وضع حدود واضحة ودقيقة تشترك فيها جميع أنظمة الجزاءات المفروضة في إطار الميثاق، وينبغي أن تأخذ في الاعتبار التأثير السلبي للجزاءات وأحكام الميثاق، لا سيما تلك الواردة في المادة ٥٠.

ولا نستطيع بالطبع أن نقول إن مجلس الأمن كان دائما قدارا على الاستجابة – والاستجابة بشكل إيجابي – لكل توقعات المجتمع الدولي. ومن الأمثلة على ذلك، بالرغم من أنها ليست أمثلة فريدة، أمثلة حماية السكان المدنيين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة والرفع النهائي للجزاءات ضد ليبيا وضد السكان العراقيين. ومن الواضح أن سبات المجلس ينبغي أن يدفعنا إلى المحافظة على مصداقيته. وأنا أتفق مع السفير غرينستوك على أنه ليس لدى المجلس عصا سحرية. هذا صحيح، ولكن لا بد أيضا أن تكون لدى المجلس القدرة على تقدير الطابع الملح للحالات والاستجابة لها بدون أية حسابات تتجاوز الرغبة في الحفاظ على السلم والأمن.

ختاما لكلمتي أود التأكيد على أنه بالرغم من تحمل مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين فإن نجاح أية مهمة في ذلك المجال هو مسؤولية جماعية. ويجب أن تنعكس تلك المسؤولية على جميع المستويات ومن جميع الأطراف المشاركة من خلال إرادة سياسية حقيقية وتعبئة كل الوسائل اللازمة – لا سيما الوسائل المالية – لمواجهة تحديات السلام والاستقرار والتنمية، التي هي عناصر أساسية لأي جهد نريد له أن يؤدي إلى نتيجة دائمة.

لقد قال الأمين العام صباح اليوم إن قرارات مجلس الأمن ليست ذاتية التنفيذ. وبوصفنا المجتمع الدولي يجب علينا ضمان تنفيذها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى بلدي.

السيد سترومن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): نرحب بهذه الفرصة لاستعراض نتائج جلسة قمة مجلس الأمن المعقودة قبل ستة أشهر. لقد كانت جلسة القمة مناسبة مميزة بالفعل في تاريخ المجلس وكانت حدثا أسهم بدرجة كبيرة في نجاح مؤتمر قمة الألفية في الأمم المتحدة.

لقد اعتمدت جلسة القمة القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، الذي تضمن الإعلان الخاص بضمان دور فعال لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين، لا سيما في أفريقيا. ويمثل الإعلان جدول أعمال طموحا وطويل الأجل. وعلى الرغم من أن التقدم نحو تنفيذ جدول الأعمال واضح بالفعل، فإنه ليس من الانصاف إجراء تقييم كامل لتنفيذه بعد مجرد بضعة شهور. فبدلا من ذلك، ينبغي أن يكون التركيز على الحاجة إلى متابعة فعالة.

عند الانتقال إلى الأسئلة المثارة في المذكرة التوضيحية لهذه الجلسة ذاتها، يجب التأكيد في البداية على أنه لن يكون ممكنا معالجتها بالتفاصيل أو على النحو الشامل كما تستحق في بيان وجيز. ومع ذلك أود إبداء ملاحظة عامة قبل تقديم تعليقات محددة حول بعض من القضايا الست. والملاحظة العامة هي أنه تجدر الإشارة إلى أن كل مسألة من المسائل الست أثارت الحاجة إلى تعزيز التعاون والتفاعل بين مختلف هيئات وأجهزة ومنظمات الأمم المتحدة. لذلك إذا كان هناك استنتاج رئيسي يستخلص فهو أن هناك ضرورة حتمية لأن تقوم مختلف أجهزة الأمم المتحدة بتحسين ترابطها وتعاونها والاتصالات بينها من أجل تعزيز وثاقة صلة الأمم المتحدة بمهامها.

وليس مجلس الأمن هو الذي سوف يحدث فرقا حاسما في بلد يتزلق في صراع أو يسترد عافيته منه. وليست قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي أو مجلس الأمن، أو قرارات الجمعية العامة، هي التي ستضمن النمو الاقتصادي المستقر والتنمية المستدامة في بلد نام محدد. وليست برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هي التي سوف تنتشل شعبا من الفقر، ولا مشاريع منظمة الأمم المتحدة للطفولة هي التي ستوفر مستقبلا أفضل لجميع الأطفال. وليس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية هو الذي يستطيع ضمان تلبية الاحتياجات الإنسانية، أو الذي يستطيع منع حدوث أزمات إنسانية جديدة. أي فرق حقيقي ودائم لشعب نحاول مساعدته لن يتحقق إلا نتيجة للمزج بين كل هذه الجهود ونتيجة لأن تصبح مساعدة منظومة الأمم المتحدة بأكملها وثيقة الصلة وتصل في الوقت المناسب وبالقدر الملائم.

تعتمد سلطة مجلس الأمن إلى حد بعيد على قدرته على إظهار أنه يعطي أولوية متساوية لصون السلم والأمن الدوليين في كل منطقة من مناطق العالم. وإذا سألنا أي عضو في مجتمع العمل الإنساني فسوف يقدمون على الفور عددا من نماذج الصراعات والأزمات الإنسانية التي لا تتلقى اهتماما كافيا. وفي هذا الإطار، هناك أهمية خاصة في التأكيد على أنه يجب توفير قدرة وموارد أفضل للأمانة العامة حتى تسترعي الإنتباه وتتحرك في مرحلة مبكرة لحالة تتدهور أو قد تؤدي إلى صراع. وبهذه الطريقة يمكن ضمان التقييم والاستجابة الملائمتين بشكل أفضل من المجتمع الدولي في مرحلة مبكرة، أيا كان موقع الحالة.

إن إحدى النتائج الأكثر تشجيعا لإعلان قمة مجلس الأمن وإعلان ألفية الجمعية العامة هو توافق الآراء الذي ظهر

حول الحاجة إلى بناء سلام شامل يعالج الصراع في كل مراحله – من المنع إلى التسوية إلى بناء السلام بعد الصراع. وخلال الشهور القليلة الماضية، تطور توافق الآراء هذا بشكل أكبر – ومن بين ذلك ما حدث أثناء اتخاذ مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قراره في كانون الثاني/يناير هذا العام حول دور البرنامج في حالات الأزمات وما بعد الصراع – وكذلك في البيان الرئاسي حول بناء السلام الذي اعتمده المجلس أثناء فترة الرئاسة التونسية في شباط/فبراير. وبالإضافة إلى الملاحظة العامة التي قدمتها في البداية، من الواضح أن وضع توافق الآراء العام ذلك موضع التنفيذ العملي يمثل تحديات هائلة لكل أطراف منظومة الأمم المتحدة. ولكنه أيضا تحد رئيسي للبلدان الأعضاء بأن تعزز جهودها لتحقيق الاتساق في سياساتها وفي مشاركتها في مختلف هيئات ومنظمات الأمم المتحدة.

والعنصر الآخر في توافق الآراء الناشئ هذا هو الحاجة إلى معالجة أسباب الصراع الأساسية، بما فيها الأسباب الاقتصادية. إن المنع والحل الفعالين للصراع يجعلان من هذا العنصر أمرا لازما مثلما هو صعب. ومن أدوات معالجة الأسباب الأساسية للصراع المتاحة للمجلس اعتماد جزاءات ذكية بإيجاد حوافز للأطراف المعنية لحل الصراع. ومع ذلك، أظهرت التجربة أن هناك صعوبة متزايدة في الاتفاق حول فائدة وصياغة وتنفيذ أنظمة الجزاءات في حالات محددة. وتمثل المناقشات حول الجزاءات ضد ليبريا، التي استكملت بنجاح صباح اليوم، حالة حديثة نتذكرها بسهولة.

ورغم أننا ندفع بحجة أن أنظمة الجزاءات تظل أدوات نافعة لمجلس الأمن في تأدية ولايته في حالات محددة، فإن الخلافات الناشئة في تنفيذها تشير إلى الحاجة إلى النظر في هذه القضية ضمن إطار أوسع. ما هي الأدوات والأعمال الإضافية المتاحة للمجلس لكي يعالج بفعالية أسباب الصراع الأساسية؟ ما هو الاعتبار الذي ينبغي أن يحدد ماهية العمل أو مزيج الأعمال الذي يجب القيام به؟ إلى أي مدى يتطلب هذا الهدف نهجا شاملا لكل المنظومة يتجاوز حدود ولاية الهيئات والأجهزة الفردية للأمم المتحدة؟ إننا نعتقد أنه ينبغي إعطاء اهتمام مناسب للمتابعة الإضافية لإعلان قمة الألفية.

أخيرا، الأمم المتحدة نفسها ليست جزيرة معزولة. ولكي تكون الأمم المتحدة فعالة ووثيقة الصلة بالواقع يجب أن تسعى إلى تحقيق وتطوير تعاون فعال مع العناصر الأخرى الفاعلة، مثل المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وإن النتائج الجوهرية للاجتماع المعقود بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية بتاريخ ٦ و ٧ شباط/فبراير مثال للفوائد التي يمكن أن تجنى من التعاون الأوثق مع المنظمات الإقليمية. إننا نرحب بالمبادئ الإرشادية للتعاون في بناء السلام التي انبثقت عن الاجتماع، ونشجع على المتابعة النشطة من الأمم المتحدة ومن المنظمات الإقليمية على حد سواء بشأن الأنشطة التعاونية العديدة الممكنة التي تم تحديدها أثناء الاجتماع.

السيد كوني (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود أن أشكر رئيس المجلس على عقد مناقشة اليوم، وخاصة على اقتراحه أن تكون الأسبقية في الكلام لغير الأعضاء. وإذا كان النقد البناء ظاهرة صحية، فلا بد أن المجلس سيخرج من مناقشات اليوم أقوى مما كان. وممثل باكستان الموقر على حق حين يوضح أن مجلس الأمن ليس ناديا للمناظرات. ولكني واثق من أنه سيوافق على أن الدراسة الناقدة التي نمارسها اليوم ضرورية لوفاء المجلس بولايته على نحو مرض لعموم أعضاء الأمم المتحدة.

واسمحوا لي بأن أعرب في البداية عن تأييد أيرلندا للملاحظات التي أبداها بالفعل خلال هذه المناقشة ممثل السويد، الذي يتولى بلده رئاسة الاتحاد الأوروبي، وخاصة

فيما يتعلق بتركيزها على أفريقيا، وهي تمثل أولوية عالية بالنسبة لبلدي، وضرورة العمل على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الإبراهيمي (S/2000/809) تنفيذا كاملا، وأهمية توثيق التعاون بين مجلس الأمن والأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات. وقد أثار عدد من الوفود هذه النقطة الأخيرة في وقت سابق اليوم، وقد عملت أيرلندا جاهدة في نطاق المجلس وستواصل عملها تأييدا للنهوض بمشاركة البلدان المساهمة بقوات في إعداد قرارات المجلس المتعلقة ببعثات حفظ السلام.

ويشمل قرار مجلس الأمن ١٣١٨ (٢٠٠٠)، الذي اتخذه المجلس في أيلول/سبتمبر الماضي، طائفة واسعة من الشواغل. وعلى عكس الكثيرين ممن سبقوني إلى الكلام، سأكتفي بالتركيز على أحد هذه الشواغل، وهو الأسباب الجذرية للصراع، ولا سيما أبعادها الاقتصادية والاجتماعية. وفي أثناء ذلك، سأكرر الملاحظات التي أبداها عدد من الوفود التي تكلمت بالفعل. وسألقي أيضا نظرة على مجال يقع خارج نطاق صلاحية مجلس الأمن البحتة ويمس منطقة التفاعل بينه وبين المجتمع الدولي الواسع.

ومجلس الأمن مسؤول أولا عن صون السلام والأمن الدوليين. وهذه مسؤولية واسعة النطاق لا يجب حصرها في التصدي للأزمات التي اندلعت بالفعل. بل يجب أن تشمل أيضا نهجا استباقيا وقائيا، يتبع كجزء من الجهد الجماعي الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة برمتها، حيث يتمثل غرضنا المشترك في العمل معا على منع الأخطار التي تتهدد السلام والقضاء عليها، وحل المشاكل الجماعية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني. وهذه المسؤوليات والأغراض ما يخص منها المجلس وما يخص الهيئات التي تتكون منها منظمة الأمم المتحدة برمتها، متشابكة ومترابطة.

وكما قال ممثل كرواتيا الموقر، فإن على مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن يستفيد من وجوده الظاهر ومن هيبته للتشاور مع هيئات الأمم المتحدة المكلفة أساسا بالتنمية ولكي يضيف إلى ما تبذله من جهود. وقد أبدى ممثل بيرو الموقر ملاحظة مماثلة.

والسلام والتنمية أيضا متشابكان ومترابطان. وقد سلّم بذلك مؤتمر قمة الألفية، حيث أعلن رؤساء الدول أو الحكومات عزمهم على التوصل إلى نهج كامل التنسيق إزاء مشاكل السلام والتنمية. وبالنسبة للأمم المتحدة، يستدعي هذا أن يكفل المجلس، كما ذكر ممثل النرويج لتوه، تماسك الأجزاء المختلفة لهذه المنظمة وتعاونها ودعم كل منها لجهود الآخر.

وأود أن أؤكد هنا، كما فعل ممثل مصر الموقر هذا الصباح، ضرورة أن يجري هذا التنسيق في احترام كامل لاختصاصات المنظمات والمؤسسات المعنية، رغم أن الحدود الفاصلة بينها ليست دائما واضحة، كما أشار ممثل المملكة المتحدة في وقت سابق.

ومع أننا قد نختلف أحيانا على الحادثة المحددة التي تشعل صراعا معينا، بوسعنا جميعا أن نتفق على أن الصراع يسبب مزيدا من الفقر والظلم وأن من غير الممكن تحقيق التنمية المستدامة بدون السلام. والواقع أن ٢٢ بلدا من بين أبعد ٣٤ بلدا عن بلوغ الأهداف الدولية للتنمية تعاني إما من آثار صراعات حالية أو حديثة العهد. فمن نتائج الصراع أن أفقر الناس يزدادون فقرا.

ونرى ذراع الأمم المتحدة الإنمائي، ببرامجه العالمية للمساعدة، بمثابة أداة للتصدي للفقر. ونرى من واجبنا، نحن المجتمع الدولي، أن نعزز جهودنا المبذولة لتقديم الدعم قولا وفعلا للجهود المضاعفة والمتسقة التي تبذلها الأمم المتحدة لمعالجة بعض الأسباب الجذرية للصراع والنتائج المترتبة عليه،

من فقر أو مرض أو إساءة لحقوق الإنسان، أو افتقار إلى التعليم أو، ما لا يقل عن ذلك أهمية، إساءة استخدام التعليم في إذكاء الأحقاد العنصرية والعرقية.

ومعنى هذا بالتأكيد بالنسبة للأمم المتحدة، حين تعمل في البلدان التي تعاني من الأزمات، أن الجهود المبذولة في إدارة الأزمات يجب أن تعزز أهداف التنمية الطويلة الأجل، بدلا من تشويهها، وأن الأمم المتحدة يجب أن تكون لديها مسارات واضحة وتعريفات محددة للسلطة وهياكل تنظيمية واضحة. وهو يعني بذل كل جهد ممكن لضمان الاتساق والتنسيق ولضمان تعلم دروس الماضي والأخذ بأفضل الممارسات. وهو يعني أيضا أن جهود بناء السلام تتطلب أوثق درجات التعاون والتنسيق بين جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما إدارة الشؤون السياسية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وإدارة عمليات حفظ السلام، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى الصعيد الميداني، من الواضح أن ثمة دورا هاما يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه جهة لبناء القدرات في مجال الحكم وفي سياق نظام المنسق المقيم. وختاما، ولهذا أهمية حاسمة، ينبغي أن تحاول جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة أن يعزز بعضها بعضا.

ولعلي أذكر أيضا أنه يجري الاضطلاع بقدر لا بأس به من العمل في عدد من المحافل المختلفة في الوقت الحاضر بشأن المسألة الهامة المتمثلة في منع الصراعات. وقد ركز الاتحاد الأوروبي مؤخرا على إعداد نهج استراتيجي شامل لاتقاء الصراعات، سيدرج في جدول أعمال المجلس الأوروبي في غوتنبرغ. يضاف إلى ذلك أن الاجتماع رفيع المستوى للجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الذي سيعقد في نيسان/أبريل سينظر في مبادئ توجيهية لمنع الصراعات. ومن المهم أن تقوم الأمم المتحدة وهذه المنتديات المختلفة بالتنسيق فيما بينها من أجل كفالة الاتساق في الاستراتيجيات والسياسات الجاري وضعها في هذا المجال والتعزيز المتبادل فيما بينها. ويلزمنا في مجلس الأمن وغيره أن نأخذ بنهج تضافري، سواء في الأمم المتحدة أو على نطاق المجتمع الدولي بأسره. وفي هذا السياق، نعرب عن ترحيبنا الشديد بالمبادرة التي أعلنت عنها المملكة المتحدة لتوها بالنسبة لرئاستها المقبلة.

وختاما، لم أتعرض لجميع النقاط التي أثيرت هذا الصباح، ولم يكن في وسعي ذلك، ولكننا أحطنا علما مع الدقة بها جميعا وسوف نأخذها بعين الاعتبار خلال الفترة المتبقية من ولايتنا في مجلس الأمن. ونحن على استعداد لدعم الرئاسة في إعداد نص موجز تطلعي يركز على النتائج، يعلن به المجلس لبقية أسرة الأمم المتحدة وللعالم بأسره عن تصميمه على متابعة ما جاء في مناقشة اليوم الهامة.

والكلمات بطبيعة الحال لا تكفي بمفردها. إذ يجب، كما ذكّرنا الأمين العام في بداية مناقشتنا، أن تدعمها الأفعال. ويتعين علينا، كما ذكر ممثل كرواتيا هذا الصباح، أن نمارس ما نشير به.

السيد نيوور (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه التهنئة لأوكرانيا مرة ثانية على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. كما أشكر تونس على رئاستها البالغة الفعالية للمجلس خلال الشهر الماضي.

ويعرب وفدي عن امتنانه لكم يا سيدي الرئيس لعقدكم هذه المناقشة المفتوحة عن متابعة مؤتمر قمة مجلس الأمن الذي عقد منذ ستة أشهر في وقت انعقاد مؤتمر قمة الألفية. ونشعر بالامتنان لوفدكم أيضا لورقة المعلومات الأساسية الضافية التي قمتم بتعميمها بهدف الحفز على إجراء مناقشة جدية في هذا الموضوع البالغ الأهمية.

ونعرب عن تقديرنا لأنكم قررتم في جلسة اليوم أن تأخذوا بالشكل الذي استحدث إبان رئاسة سنغافورة والذي يتيح لغير الأعضاء في المجلس أن يتكلموا أولا. وتمكّن هذه الصيغة أعضاء مجلس الأمن من الإلمام بآراء عموم الأعضاء في الأمم المتحدة، وتمكننا من الرد على تلك الآراء قدر الإمكان من خلال عملية تفاعلية. وليس لدينا أدنى شك في أن هذا يحظى بتقدير عموم الأعضاء.

وحين يلتقي زعماء البلدان أعضاء مجلس الأمن في مؤتمر قمة استثنائي، كما حدث منذ ستة أشهر، وحين يتفقون بعد مداولاتهم الجدية على إعلان يضم آراءهم الجماعية بشأن موضوع في أهمية ”كفالة اضطلاع مجلس الأمن بدور فعال في صون السلم والأمن الدوليين ولا سيما في أفريقيا“، فإن هذا الإعلان لا يستدعي اهتمامنا الجدي فحسب، بل ينبغي تنفيذه على سبيل الأولوية بكل الوسائل المتاحة. ولسوء الحظ أن هذا الإعلان الهام قد بقي خاملا إلى حد ما منذ اعتماده على مستوى القمة في ٧ أيلول/سبتمبر من العام الماضي.

والواقع أن الإعلان يتضمن مختلف الشواغل التي تساور البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة بالنسبة لفعالية مجلس الأمن، بوصفه أعلى هيئة مسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين. ويتصدى الإعلان للتحديات الأساسية التي تواجه المجلس وهو يمارس اختصاصه في ظل عالم دائم التغير. كما يقدم الإعلان اقتراحات محددة ومهمة لما يجب القيام به من عمل. ويؤكد الإعلان كذلك على ضرورة الإصلاح، وذلك بحيث يكون التمثيل في مجلس الأمن قائما على قدر أكبر من الإنصاف، وحتى تتسم قراراته بمزيد من المصداقية.

ولا شك أن مجلس الأمن هو أداة صون السلم والأمن الدوليين، وبالتالي يجب أن نفكر في زيادة فعاليته في ضوء الدور المنوط به في ميثاق الأمم المتحدة. وقد قال الأمين العام، السيد كوفي عنان، قبل ستة أشهر في مؤتمر قمة الألفية:

> ”فقد أصبحت المجتمعات المستضعفة الكثيرة في كثير من مناطق العالم تتردد الآن في اللجوء إلى الأمم المتحدة طلبا لمساعدتها في وقت حاجتها. ولا يمكن لأي قدر من القرارات أو البيانات أن يغير هذا الواقع؛ فالعمل وحده هو الذي يستطيع ذلك: العمل السريع والموحد والفعال الذي يضطلع به بمهارة ونظام لوقف الصراع واستعادة السلام. فهذا العمل الذي يتم بإصرار هو وحده الذي يعيد للأمم المتحدة سمعتها بوصفها القوة ذات المصداقية في خدمة السلام والعدل“. (S/PV.4194)

ونحن نعلم تماما أن معظم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تؤيد هذا البيان المهم الذي أدلى به الأمين العام.

ولا خلاف بيننا على أن صون السلم والأمن الدوليين قد أصبح أكثر تعقيدا وترابطا أكثر من أي وقت مضى، ومنذ أن وضع ميثاق الأمم المتحدة. ومن دواعي الأسف، أننا لم نكيف هياكلنا وأساليب عملنا بحيث تكون قادرة على مواجهة الوضع الجديد. وتقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الأساسية في هذا الخصوص، وهو يتحرك في إطار معايير نظام عالمي تغير منذ فترة طويلة، ولم يعد يعبر عن واقع عالم اليوم. وبالتالي، فإن عملية اتخاذ القرارات تشوبها نقائص في حالات كثيرة ويعوزها التماسك وتنقصها المصداقية. ونحن نعتقد أنه يجب علينا أن نفرغ بسرعة من المناقشة المستمرة في الجمعية العامة حول موضوع إصلاح مجلس الأمن، وذلك حتى يتمكن المجلس من القيام بأعماله بقدر أكبر من الكفاءة، ليضطلع بمسؤوليته المنصوص عليها في الميثاق.

وهنا نريد أن نقترح تشكيل فريق من الحكماء يشمل، مثلا، رؤساء دول سابقين، لمناقشة بعض قضايا الإصلاح التي لا تزال مستعصية على الحل. على أن يقدم الفريق اقتراحاته لنا لبحثها في هذا الخصوص.

والواقع أن أسلوب معالجة مجلس الأمن للصراعات يمكن أن يوصف بأنه مجهود لإطفاء النيران، ولكنه يفتقر إلى الموارد المادية والمالية والبشرية الكافية. فإننا نوفد بعثات تفتقر إلى المعدات الكافية وفي وقت متأخر لمحاولة إطفاء نيران الصراعات، وبعد ذلك ندرك أننا طلبنا من رجال الإطفاء القيام بمهمة مستحيلة. والدليل على ذلك، ما حدث في الصومال وأنغولا وسيراليون. وأحيانا قبل أن نبدأ في إطفاء النيران نجد أن الملايين قد قتلوا بالفعل كما حدث في رواندا في حالة من حالات الإبادة الجماعية التي تفوق الوصف، وكانوا يطالبون بالمساعدة من المجتمع الدولي. وأخيرا، رأينا مثلا موضوع جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ظلت لأكثر من عشرين شهرا تنتظر نشر قوات حفظ السلام.

ومن البديهي أن جهود الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا ظلت تفتقر إلى التوازن، حتى أن هنالك اتهامات باعتماد معايير مزدوجة بالنسبة لعمليات حفظ السلام على القارة الأفريقية. وقد طلب إعلان مجلس الأمن الصادر عن مؤتمر قمة الألفية منا عن حق إيلاء عناية خاصة لهذا الموضوع.

وقد عالج تقرير الإبراهيمي العديد من أوجه القصور في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وورد فيه عدد من التوصيات المهمة التي يمكن أن ننفذ بعضها تدريجيا. منها على سبيل المثال، توصية مهمة، ويجري تنفيذها بالفعل، وهي إجراء مشاورات منتظمة في كل مرحلة من مراحل عمليات حفظ السلام بين المجلس والبلدان المساهمة بقوات. ويحدونا الأمل في أن يعالج الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام الذي أنشئ الشهر الماضي تحت رئاسة السفير كيرتس وارد ممثل جامايكا، مختلف الجوانب المتعلقة بهذه المسألة لتحسين عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ويبدو أن فرض الجزاءات الإلزامية هو الأداة الوحيدة المتاحة لمجلس الأمن لإعمال قراراته. ومن دواعي الأسف، أن المجلس نفسه لا يتمتع بأي قدرة لضمان الامتثال لنظم الجزاءات. وفي هذه الحالة يجري انتهاك الجزاءات بدون عقاب. وبالتالي فهي لا تؤدي إلى الغرض من فرضها أصلا. وبعد ذلك نجد أنفسنا نواجه أوضاعا لا تتغير فيها الأمور على الإطلاق لسنوات طويلة، وأحيانا نواجه أوضاعا نجد أن العقوبات فيها تؤثر بشكل قاس على السكان أكثر مما تؤثر على النظم غير المتعاونة التي يفترض أن الجزاءات وضعت لمعاقبتها. وبالتالي تتسبب الجزاءات في إحداث مختلف الأزمات الإنسانية. وقد أشار إعلان مؤتمر الألفية إلى هذه المشكلة، وعلينا نحن جماعيا أن نواجه هذه القضية المهمة بشكل شامل وأن نتوصل إلى حل مناسب لها.

إن صون السلم والأمن الدوليين، كما يشير ميثاق الأمم المتحدة إلى ذلك، لا يعني فقط تنظيم عمليات حفظ السلام. والإعلان الصادر عن مؤتمر قمة مجلس الأمن يقر بذلك عن حق ويؤكد على أن بناء السلام وتحديد الأسباب الأساسية للصراعات من الأمور التي يجب أن يهتم بها مجلس الأمن والأمم المتحدة بشكل عام. ومن ثم يتعين لمواجهة هذه القضايا إقامة التعاون بين المجلس وهيئات المنظومة الأخرى ولا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نعتقد أن على الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تشكل وحدة خاصة في داخلها لتيسير التنسيق بين المجلس من ناحية، ومختلف هيئات الأمم المتحدة من الناحية الأخرى في مجالات بناء السلام في أعقاب الصراعات.

ويتطلب صون السلم والأمن الدوليين كذلك درء الصراعات. وقد تطرق مؤتمر القمة لهذه المسألة واقترح إنشاء مكاتب إقليمية لمجلس الأمن تكون مسؤولة عن درء الصراعات. ونحن نؤيد هذا الاقتراح بشدة، لأننا نعتقد أن هذه المكاتب الإقليمية يمكن أن تتعاون على نحو وثيق مع المنظمات الإقليمية التي ينبغي أن تضطلع بدورها المهم في درء الصراعات وكذلك إدارتها.

وأخيرا، أود أن أقترح بأن ينشئ مجلس الأمن فريقا عاملا يكون مسؤولا عن وضع توصيات ترفع إلى المجلس بشأن تنفيذ إعلان القمة. وعلاوة على ذلك، ينبغي النظر في إمكانية عقد اجتماع وزاري لمجلس الأمن أثناء انعقاد الدورة المقبلة للجمعية العامة، من أجل استعراض نتائج إعلان قمة مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موريشيوس على بيانه، الذي تضمن مقترحات هامة جدا تتعلق بنتيجة مناقشة اليوم.

السيد سوركار (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نحن ممتنون لكم، سيدي الرئيس، على ترتيب هذه المناقشة. لقد كانت مبادرة أتت في توقيت حسن جدا. وكان من الضروري حقا أن نقوم بإجراء متابعة لنتائج قمة المجلس بعد انقضاء ستة أشهر عليها الآن. ونحن نقدر ورقة المعلومات الأساسية البحثية التي قدمها وفد بلادكم. فهذه الورقة تجمع بشكل مناسب تماما النقاط البارزة الواردة في القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠). وقد ضمنتموها أيضا النقاط الرئيسية في الكلمات التي ألقاها رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في المجلس في اجتماع قمتهم المعقود يوم ٧ أيلول/سبتمبر. وهذه مسألة وثيقة الصلة تماما بممارستنا الحالية.

ولن أخوض كثيرا في الحديث عما أنجزه المجلس خلال الأشهر الستة الأخيرة. فهذا أمر وردت خطوطه العريضة في ورقة العمل المقدمة منكم. وسأركز حديثي على ما لم ينجزه المجلس وما الذي يجب أن نفعله في الأيام القادمة. وإذ نفعل ذلك، فإننا سنجعل نقطة انطلاقنا في عرض ملاحظاتنا أساسا القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠) الذي حظيت أحكامه بالتأييد من قادة البلدان الأعضاء في المجلس. لقد أعرب رؤساء الدول والحكومات في بياناتهم عن آرائهم وقدموا مقترحات محددة لم تكن موضوع ممارسة تسعى للتوصل إلى توافق في الآراء. ومع ذلك، فإن تلك الأفكار تستحق اهتماما جادا منا، خصوصا عندما نشترك في متابعة نتائج تلك القمة. ونحن نؤيد بالطبع أن نأخذ في الاعتبار كل تلك المقترحات التي قدمت في القمة عندما ننظر في نتيجة مناقشتنا التي استمرت يومين.

وأود أن أشير إلى النداء الذي وجهته رئيسة وزراء بلادي الشيخة حسينة إلى الأمم المتحدة في قمة المجلس الأخيرة من أجل دعم الحكومات الشعبية التي تختارها الشعوب لكي تعمل لصالح الشعوب. وهذا يتمشى بوضوح مع التشديد على الديمقراطية، والحكم الرشيد، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان. وتكمن جذور الكثير من الصراعات الحالية في غياب النظم الديمقراطية – أو على الأصح في وجود النظم الدكتاتورية. وقد تعني حماية الديمقراطية في حالات كثيرة الحفاظ على السلام أو منع نشوب الصراعات. وتشكل هذه المؤسسات، بالاقتران مع التنمية المستدامة، أسس السلام الدائم. وقد أقر الأمين العام في تقريره المؤرخ ١٣ نيسان/أبريل ١٩٩٨ بشأن أسباب الصراعات في أفريقيا بأن الحكم السيئ هو من المصادر الرئيسية للصراعات. ولا يمكن لأحد أن يجادل في حقيقة أن حماية حقوق الأقليات واحترام الحرية غير المقيدة وحقوق الإنسان أمر يسهم في اتقاء الصراعات.

وقد اقترحت رئيسة وزراء بنغلاديش إنشاء مناطق خالية من الجنود الأطفال. ونرى أن هذا يتمشى مع التزاماتنا

تجاه الأجيال المقبلة. وهذا الهدف يجب أن تتوخى العضوية الكاملة تحقيقه، وأن يحظى بدعم منظومة الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى. وتشدد بنغلاديش أيضا على أن السلم والأمن ينبغي تصورهما أساسا من ناحية الأمن الإنساني. فالإنسان الفرد هو الذي يعاني من ويلات الحرب. وثمة تذكرة بذلك ترددت في البيان الذي ألقته المفوضة السامية السابقة لشؤون اللاجئين السيدة صاداقو أوغاتا.

وإذ ننتقل إلى القرار ١٣١٨ (٢٠٠٠) فسأقصر ملاحظاتي على المواضيع الأساسية الستة التي اقترحتموها، سيدي الرئيس. ويدور السؤال الأساسي حول مدى ارتقاء المجلس لمستوى التزاماته. وثمة سؤال آخر وثيق الصلة يتعلق بما إذا كان كل من الأمانة العامة، والأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة، وصناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز قد اضطلع بدوره في تحقيق الأهداف المنشودة. والأهم من كل شيء معرفة، كما شدد الأمين العام صباح اليوم، ما إذا كانت الدول الأعضاء، وأعضاء المجلس في المقام الأول، قد اشتركت في عاصمة كل منها في السعي من أجل تنفيذ تعهدات القمة.

أولا، أفريقيا – لقد بدأت سنة ٢٠٠٠ بشهر كانون الثاني/يناير الذي سُمي بشهر أفريقيا، أثناء رئاسة الولايات المتحدة للمجلس. ومنذ ذلك الحين، تركز الاهتمام في بقية شهور السنة على الصراعات في أفريقيا والقضايا الأفريقية حسبما اقتضت الأحوال. ويصدق هذا على الشهور السابقة للقمة والشهور اللاحقة لها. ومنذ انعقاد القمة، اتخذت إجراءات بشأن إريتريا – إثيوبيا، وسيراليون، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغرب أفريقيا. والعمل الذي قمنا به صباح اليوم فيما يتعلق بليبريا يبين الدور النشط والحاسم الذي يضطلع به مجلس الأمن. ولو عددنا منجزاتنا فإن ذلك سيبدو نوعا من المديح الذاتي. وسيكون من الصعب على المجلس أن يحكم على أدائه بطريقة موضوعية. لذلك فإن ملاحظات وآراء مجموع أعضاء الأمم المتحدة تصبح ضرورية، ومما يسعدنا أن عددا كبيرا من الدول غير الأعضاء في المجلس شارك في المناقشة.

ثانيا، ''الصراعات المنسية'' – لقد استمع المجلس إلى تعليقات مفصلة عن التراعات التي طال أمدها من عدة وفود. وسوف أتطرق إلى مناقشة المسألة المتصلة بالفجوة في مجال الاستعداد، حتى لا يؤدي ذلك إلى الحالات التي نسيها المجلس. فالحالة في بوروندي مثل واضح ينطبق عليه ما ذكر، ولكن من المؤكد أن المجلس لم ينس بوروندي. فهذه الحالة يتم استعراضها كل شهر. ولكن ربما نكون قد نسينا مسؤوليتنا عن تقديم أو على الأقل التخطيط لتقديم بعثة لحفظ السلام هناك إذا ما سمح الوضع هناك بذلك على نحو ما طلب في اتفاق أروشا للسلام. يجب على المجلس أن يتخلص من التقليد الذي يمارسه بأن ينجز القليل جدا في وقت متأخر جدا في حالة بوروندي المطروحة أمامنا. وفي تاريخ يعود إلى شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، طلب إلى الأمانة العامة أن تقدم تقريرا بشأن هذه المسألة. وما زلنا في انتظار هذا التقرير.

ثالثا، النقطة الثالثة تتعلق بأربع وخمس ورقات معلومات أساسية تتصل بعمليات السلام. لقد حظي اتخاذ القرار ١٣٢٧ (٢٠٠٠) في توقيت حسن كمتابعة لتقرير فريق الإبراهيمي باستحسان وبحق. وبهذا يكون قد تم الوفاء بالتزام رسمي من التزامات القمة. ويلزم الآن إيلاء الاهتمام بتنفيذ الأحكام المتفق عليها. وسأركز على النص الوارد في القسم ثالثا من المرفق نظرا لأنه يتضمن عناصر تنفيذية أساسية، كما أن معظم الأحكام الأخرى غطاها متكلمون آخرون.

تطالب الفقرة الاستهلالية لهذا القسم بأن يتم في إطار منظومة الأمم المتحدة وضع استراتيجيات متكاملة

وشاملة لمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات بما في ذلك بعداها الاقتصادي والاجتماعي. وقد وضع ممثل المملكة المتحدة الحدود ودل على الإطار اللازم لهذا المسعى، الذي تعتبره المملكة المتحدة مسعى طموح - وهو إحساس يشاركها فيه آخرون. ونحن نتفق مع تلك الملاحظات. وتشدد الفقرة الأخيرة من هذا القسم على أهمية تعزيز قدرة الأمم المتحدة على النشر السريع لعمليات حفظ السلام، وتحث الدول الأعضاء على تقديم موارد كافية في توقيت حسن. ونود أن نغتنم هذه المناسبة لنذكر أنفسنا بهذا الالتزام.

وسيتطلب إعداد تقييم للتقدم المحرز في ترجمة هذه التعهدات إلى واقع عملي أن يقدم الأمين العام تقريرا بمساهمات من الدول الأعضاء. وأملنا أن تتم تغطية جزء من هذا التقييم، خصوصا الجزء الخاص بمسألة معالجة الأسباب الجذرية للصراعات في التقرير القادم المعني باتقاء الصراعات.

ويكرس بقية هذا الجزء لتعزيز عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. لقد التزم المجلس بأن يعتمد ولايات محددة بوضوح، وذات مصداقية، وقابلة للتحقيق، ومناسبة. فهل تقيد بهذا الالتزام؟ من الأفضل أن نستمع إلى تعليقات بشأن هذا الموضوع من مجموع أعضاء الأمم المتحدة من غير الأعضاء في المجلس.

ووافق المجلس أيضا على أن يورد في هذه الولايات تدابير فعالة لضمان أمن وسلامة موظفي الأمم المتحدة، وحيثما يكون ذلك ممكنا حماية السكان المدنيين. وتكتسي سلامة وأمن حفظة السلام أهمية بالغة في نظرنا، باعتبارنا من البلدان المساهمة بقوات. وهذا لا يعني أننا لا نقبل أي مخاطر.

إن بنغلاديش ترسل جنودها وغيرهم من أفراد حفظ السلام ضمن بعثات الأمم المتحدة في مختلف قارات العالم، بما في ذلك المناطق الأكثر خطورة. ونقبل بتضحيات معينة، جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في الأمم المتحدة، ولكن ما يعنينا هنا هو ألا تتكرر التجارب التي مررنا بها في رواندا أو سيراليون.

وهناك تعهد آخر يتعلق باتخاذ الخطوات لمساعدة الأمم المتحدة في توفير الأفراد المدربين والمجهزين لعمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، نذكر بالملاحظات التي تضمنها تقرير فريق الإبراهيمي بشأن وجود ثغرة بين الالتزام وبين إسهام أولئك الذين يملكون أكبر القدرات والوسائل. ونود أيضا أن نذكر بملاحظات الأمين العام في هذا الصدد في أعقاب سحب الكتائب الأردنية من سيراليون.

وقد وجدت حماية المدنيين التزاما متحفظا يشمله الشرط الوقائي، كلما كان ذلك ممكنا. وفي حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، جرى تطبيق مفهوم للعمليات مغاير لما أيدناه، وقد التمسنا الملاذ بموجب الشرط الوقائي. فالحكم علينا سوف يستند إلى ما يحدث على الأرض بالنسبة للمدنيين.

إن تعزيز المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات لدى البت في عمليات حفظ السلام، يمثل التزاما رئيسيا آخر. وبفضل رئاسة سنغافورة، عكف المجلس على تناول هذه المسألة. إن زيادة قدرة الأمم المتحدة على تخطيط، وإنشاء، ووزع وتنفيذ عمليات حفظ السلام التزام أساسي في هذا الصدد. وفي كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة ٩٥ وظيفة بعد توصيات الإبراهيمي. ولأن ذلك كان من المتطلبات العاجلة، نأمل أن تتخذ الأمانة العامة الخطوات اللازمة لتعيين هؤلاء الموظفين بسرعة، خاصة ونحن نعلم بالتأخيرات المعتادة.

ختاما، نقترح ثلاث خطوات أساسية محددة كمتابعة لمناقشة اليوم. أولا، فيما يتعلق بتوصية الأمين العام، يمكننا أن نتخذ خطوات لإشراك حكوماتنا، حيث لا تفعل ذلك، في

التنفيذ الوطني للقرار ١٣١٨ (٢٠٠٠)، وبطبيعة الحال، الالتزامات التي تعهد بها رؤساء الدول والحكومات. ويمكن أيضا أن ننظر في إشراك المجالس التشريعية في حكوماتنا في ذلك.

ثانيا، فيما يتعلق بالمبادرة الخاصة بمتابعة للقرار على مستوى منظومة الأمم المتحدة، فقد تناولنا بعض الميادين. إن التقرير الذي قد يصدره الأمين العام، ربما بعد ستة أشهر، سوف يتيح استعراضا نصف سنوي آخر بقدر أكبر من التفصيل. وتعقيبات أعضاء الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والأوساط الأكاديمية، ستوفر مدخلات مفيدة للتقرير. وسيكون التقرير مفيدا للغاية بالنسبة لاجتماع وزاري محتمل قد يعقد بناء على اقتراح موريشيوس – وهو اقتراح يؤيده وفد بلادي. وكان المجلس قد فكر في عقد مثل هذا الاجتماع في وقت سابق في إطار الوقاية من الصراعات.

ثالثا، يمكن أن نفكر في إشراك الشعوب التي باسمها أعلن الميثاق تأسيس الأمم المتحدة. لقد تكلمنا عن إشراك المجالس التشريعية. والاتحاد البرلماني الدولي كمؤسسة يمكن أن تنهض بمتابعة قرارات الأمم المتحدة، وبخاصة قرارات مجلس الأمن. ويمكننا، في إطارنا الوطني، أن نستكشف الخطوات المناسبة لتعريف مواطنينا وإشراكهم. إن سلطة صنع القرارات الكبرى إنما تستمد من الشعب ذاته.

أخيرا، يسعدنا أن نلاحظ أن المجلس بدأ يبتعد ببطء ولكن باطراد عن النهج القديم لصالح نهج شامل للسلم والأمن. وهذا يشير إلى التسليم بأن المجلس لا يمكن أن يعمل بمفرده إذا كان الأمر يتعلق بمسألة السلم والأمن. وإننا نوافق على التنافس البناء الذي ألمح إليه ممثل المملكة المتحدة، والذي من شأنه أن يحقق أكبر مشاركة ممكنة من أجل السلام، وهو ما تشدد عليه الولايات المتحدة.

وقد لاحظنا بعض المبادرات الرئيسية والتقدم المحرز. ولكن، ليس هناك مجال للشعور بالرضا عن النفس. فعلى المجلس أن يفعل ما هو أكثر من ذلك. وستواصل بنغلاديش الإسهام في جهدنا الجماعي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعرب عن صادق الامتنان لجميع الوفود على الإسهامات المضمونية في مناقشات اليوم. وأعتقد أن هذه المناقشة قد جاءت في أنسب وقت وأثبتت كم هي مفيدة.

لقد كانت الحاجة لإجراء استعراض دوري لتنفيذ القرارات التي يتخذها مجلس الأمن أحد الإبداعات الرئيسية التي شجعت الرئاسة الأوكرانية للمجلس على عقد هذه المناقشة. ويمكن أن يصبح هذا الاستعراض أحد الأدوات المفيدة لضمان وضع قرارات المجلس موضع التنفيذ. وتشعر الرئاسة بالتشجيع لكل التعقيبات والاقتراحات العملية التي قدمتها الوفود بغية الإسهام في تحقيق الالتزامات التي تعهد بها مجلس الأمن في اجتماع القمة. وتؤمن الرئاسة بأهمية الحيلولة دون إهدار هذه الاقتراحات، وسوف نفكر فيها مليا، بالتشاور مع كل أعضاء المجلس، بشأن أنسب السبل لوضعها في صورة خطية، لتكون نتيجة فعالة لهذه المناقشة، مثلما قال سفير أيرلندا.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبهذا يكون مجلس الأمن قد اختتم هذه المرحلة من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.